الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– الجمهورية بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق. ع.إ/2019

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : .../D.S. E/2019

الموضـــوع

محددات الإقراض المصرفي في الجزائر
دراسة قياسية لفترة 1990-2017

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:

- **عجرود لطيفة**

الأستاذ المشـرف:

***علي بو عبد الله.**

السنة الجامعية:2018-2019

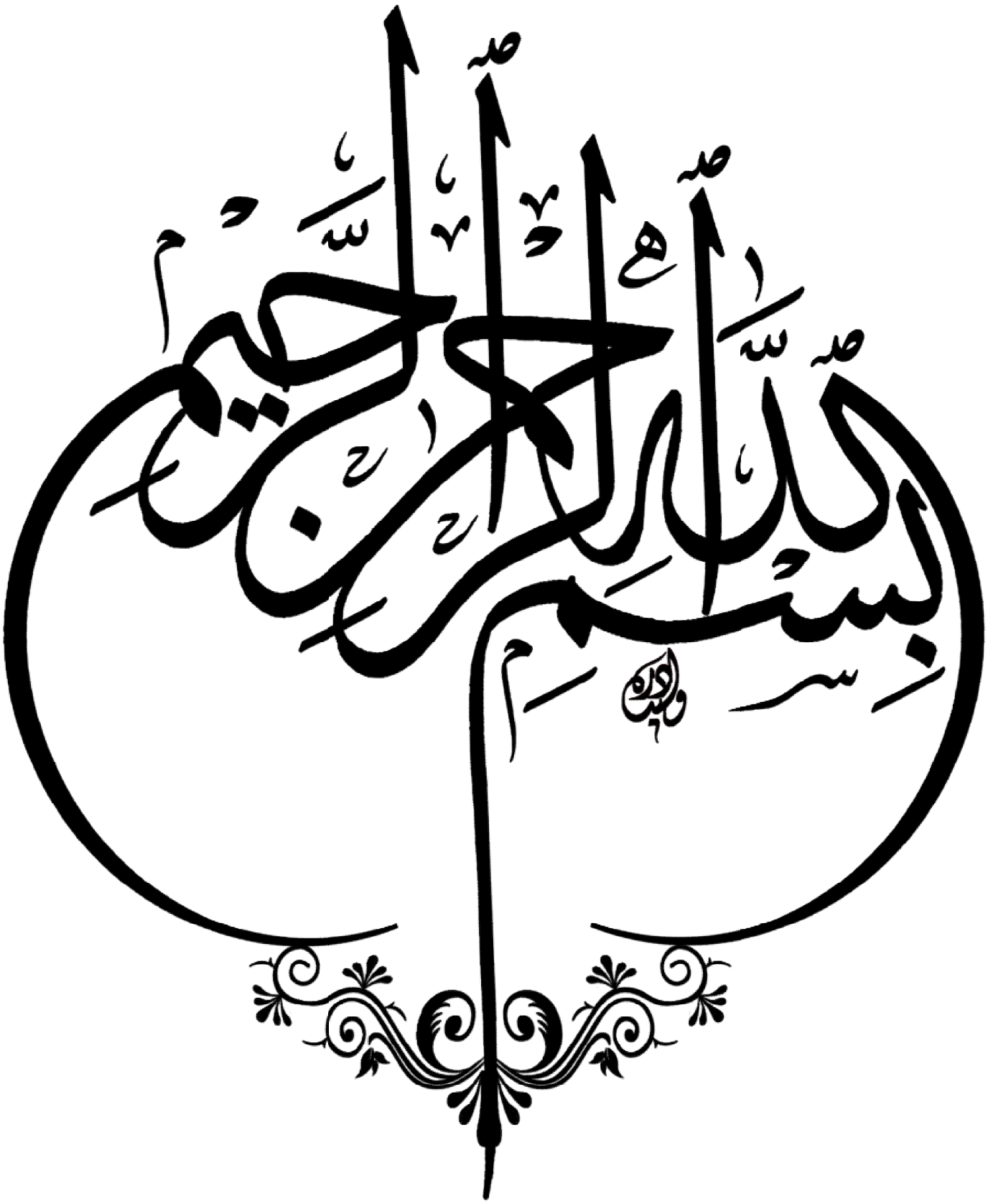
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿...يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم

درجات والله بما تعملون خبير﴾.

سورة المجادلة الآية :11

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء دون إنتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

"أبي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و منبع الحنان .. إلى بسمة حياتي و سر الوجود إلى روح القلب

"أمي العزيزة "

إلى كافة أفراد عائلتي إخوتي وأخواتي وخاصة سعاد و فوزية وأحلام .

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي: كريمة_ إيمان_ ريمة_ حكيمة_ أحلام وكل الصديقات اللائي عرفتهن في مشوار الدراسة.

لكل من ساندني و دعمني في إنهاء هذه المذكرة.

إلى كل أساتذة الكلية وطلاب دفعة 2018-2019 تخصص"إقتصاد نقدي وبنكي".

الشكر و العرفان

ولله الحمد المنة الذي وهبني التوفيق و السداد في إنجاز هذا البحث و أعانني على إتمامه.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل و الإمتنان لأستاذي المحترم بوعبدالله علي
الذي تكرم بإشرافه لإنجاز هذه المذكرة و كان لي خير مرشد في هذا العمل.

ثم لا يسعني أن أشكر لجنة المناقشة التي رضيت بتقييم عملنا هذا و تصحيحه و إثرائه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في هذا العمل المتواضع إما بالعون أو النصيحة و حتى بالكلمة الطيبة.

وآخر دعوانا الحمدلله رب العالمين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الإقراض في الجزائر بالفترة 1990-2017، حيث استخدمنا جملة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الإقراض منها سعر الفائدة على القروض، حجم الودائـع كنسبة من الناتـج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزعة (ARDL) ، توصلنا إلى وجود علاقة تأثير لحجم الودائع على حجم القروض في الجزائر، بينما كان سعر الفائدة والنمو الاقتصادي لا يؤثران فيه.

الكلمات المفتاحية: القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على القروض، النمو الاقتصادي، حجم الودائع .

Résumé:

Cette étude vise à identifier les facteurs affectant le volume des prêts en Algérie entre 1990 et 2017. Nous avons utilisé un certain nombre de variables indépendantes qui affectent les prêts، notamment le taux d'intérêt sur les prêts، la taille des dépôts en pourcentage du PIB، la croissance économique et le modèle d'auto-régression. Pour ralentir la distribution (ARDL)، nous avons constaté une relation d’impact sur le volume des dépôts sur le volume des prêts en Algérie، alors que le taux d’intérêt et la croissance économique ne l’affectaient pas.

Mots-clés: prêts en pourcentage du PIB، taux d'intérêt des prêts، croissance économique، volume des dépôts.

الفهـــــــارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	II
الاهداء	IV
الشكر والعرفان	IV
ملخص بالعربية والفرنسية	IV
فهرس المحتويات	IV-IV
فهرس الجداول	IV
فهرس الاشكال	IV
فهرس الملاحق	IV
المقدمة العامة	
تمهيد	أ
1- الإشكالية	أ
2-الأسئلة الفرعية	أ
3- صياغة الفرضيات	ب
4- أسباب اختيار الموضوع	ب
5- أهمية الدراسة	ب
6- أهداف الدراسة	ب
7-المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	ب
8- دراسات سابقة	ج
9- صعوبات الدراسة	ج
10- هيكل البحث	ج
الفصل الاول: الاطار النظري لمحددات الاقراض في البنوك التجارية	
مقدمة الفصل	6
المبحث الاول: أساسيات حول القروض المصرفية	7
المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية و وظائفها	7
الفرع الاول: مفهوم البنوك التجارية	7
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية	8
المطلب الثاني: تعريف القروض المصرفية	10
المطلب الثالث: أهمية و وظائف القروض المصرفية	12

الفرع الاول: أهمية القروض المصرفية	12
الفرع الثاني: وظائف القروض المصرفية	13
المطلب الرابع:مصادر و أنواع القروض المصرفية	14
الفرع الاول : مصادر القروض المصرفية	14
الفرع الثاني : أنواع القروض المصرفية	15
المبحث الثاني :سياسة القروض في البنوك التجارية	21
المطلب الاول :مفهوم سياسة القروض و أهميتها	21
الفرع الاول :تعريف سياسة القروض	21
الفرع الثاني :أهمية سياسة القروض	22
المطلب الثاني :الاعتبارات التي يجب مراعاتها في منح القروض	22
المطلب الثالث :معايير منح القروض	25
الفرع الاول :الشخصية	25
الفرع الثاني :طاقة العميل	25
الفرع الثالث :الوضع المالي	26
الفرع الرابع :الضمانات	26
الفرع الخامس :الظروف العامة	27
المطلب الرابع :إجراءات منح القروض	28
الفرع الاول : البحث عن القرض و جذب العملاء	28
الفرع الثاني : تقديم طلبات الإقتراض	28
الفرع الثالث :الفرز و التصور المبدئي	28
الفرع الرابع :التقييم	28
الفرع الخامس :التفاوض	29
الفرع السادس :إتخاذ القرار	29
الفرع السابع :صرف القرض	29
الفرع الثامن :استرداد الأموال	29
الفرع التاسع :التقييم اللاحق	29
الفرع العاشر :بنك المعلومات	29
المبحث الثالث :علاقة الإقراض ببعض المتغيرات الإقتصادية	31
المطلب الاول :سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية	31
الفرع الاول :نسبة الإحتياطي القانوني	31
الفرع الثاني :سعر الخصم	31

المطلب الثاني :حجم رأس المال و حقوق الملكية	32
المطلب الثالث :حجم الودائع و تكلفة الموارد	32
الفرع الاول :علاقة الإقراض بحجم الودائع	32
الفرع الثاني :علاقة الإقراض بتكلفة الموارد	32
المطلب الرابع :حجم الأصول المطلوبة و احتياجات السيولة	33
الفرع الاول :علاقة الإقراض بحجم الأصول	33
الفرع الثاني :علاقة الإقراض بإحتياجات السيولة	33
المطلب الخامس :موقع البنك والظروف الإقتصادية	34
الفرع الاول :علاقة الإقراض بموقع البنك	34
الفرع الثاني :علاقة الإقراض بالظروف الإقتصادية	34
المطلب السادس: سعر الفائدة والنمو الاقتصادي	34
الفرع الأول: سعر الفائدة	34
الفرع الثاني: النمو الاقتصادي	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني :دراسة قياسية لمحددات الإقراض في البنوك الجزائرية لفترة 1990-2017	
تمهيد	38
المبحث الاول :تطور الجهاز المصرفي الجزائري	39
المطلب الاول :هيكل النظام البنكي قبل الإصلاحات سنة 1990	39
الفرع الاول :النظام المصرفي خلال الإحتلال الفرنسي	39
الفرع الثاني :مرحلة إضفاء السيادة 1963/1962	39
الفرع الثالث :مرحلة التأميمات 1967/1966	40
الفرع الرابع :الإصلاح المالي و المصرفي 1971	41
الفرع الخامس : مرحلة إعادة هيكلة القطاع المصرفي 1982-1985	43
الفرع السادس :الإصلاح النقدي لعام 1986	44
الفرع السابع :قانون 1988 و تكييف الإصلاح	45

المطلب الثاني: الإصلاحات البنكية في ظل قانون 90-10	46
الفرع الاول :مضمون قانون النقد و القرض 90-10	46
الفرع الثاني:مبادئ قانون النقد و القرض 90-10	46
الفرع الثالث :الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون 90-10	47
المطلب الثالث : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10	48
الفرع الاول :الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10	48
الفرع الثاني :الأمر 03-11 الذي يلغي 90-10	49
الفرع الثالث :القانون الصادر في 2004	49
الفرع الرابع :تعديل قانون النقد و القرض 2003-2010	49
الفرع الخامس :نظام رقم 13-01 في 8 أبريل 2013	50
المبحث الثاني: واقع الإقراض في الجزائر للفترة 1990-2017	51
المطلب الأول: تطور القروض في الجزائر في الفترة 1990-2017	51
المطلب الثاني: تطور الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري	53
المطلب الثالث: دراسة أهمية القروض في الجزائر لفترة 1990-2017	56
المبحث الثالث: تقديم نموذج لمحددات الاقراض في الجزائر في الفترة 1990-2017	57
المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة	57
الفرع الاول: تغير تطور الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	57
الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017)	58
الفرع الثالث: تطور سعر الفائدة على الإقراض (1990-2017)	59
المطلب الثاني: طرق الاقتصاد القياسي	60
الفرع الأول: مفهوم السلسلة الزمنية	60
الفرع الثاني: تعريف استقرارية سكون السلسلة الزمنية	60
الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة	60
الفرع الرابع: التكامل المشترك	61

الفرع الخامس: نموذج تصحيح الخطأ	61
الفرع السادس: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	61
المطلب الثالث: تعريف متغيرات الدراسة ومصادرها	62
الفرع الأول: تعريف بمتغيرات الدراسة	62
الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة	63
المطلب الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها	63
الفرع الاول :إختبار استقرار السلاسل الزمنية	63
الفرع الثاني: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج	64
الفرع الثالث :اختبار التكامل المتزامن	65
الفرع الرابع : تشخيص البواقي	68
خلاصة الفصل	69
خاتمة عامة	
خلاصة عامة	73
نتائج الدراسة	73
نتائج إختبار الفرضيات	74
الاقتراحات	75
آفاق الدراسة	75
قائمة المراجع	76
الملحق	78

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01 : تطور القروض خلال الفترة 1990-2017	51
الجدول رقم 02 : تطور الودائع خلال الفترة 1990-2017	53
الجدول رقم 03 : اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية	64
الجدول رقم 04:اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	66
الجدول رقم 05: نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	67
الجدول رقم 06: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	68
الجدول رقم 07: اختبار اختلاف التباين	68

فهرس الاشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم01: أنواع القروض المصرفية	20
الشكل رقم 02: يمثل معايير منح القروض المصرفية	27
الشكل رقم03: يمثل إجراءات منح القروض	30
الشكل رقم 4: تطور القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1990 -2017	56
الشكل رقم 5: تطور الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1990-2017	57
الشكل رقم 6: تطور النمو الاقتصادي 1990-2017	58
الشكل رقم 7: تطور سعر الفائدة على الاقراض 1990-2017	59
الشكل رقم 8: اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	65
الشكل رقم 9: اختبار توزيع البواقي	69
الشكل رقم 10 : اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	70
الشكل رقم 11: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي	70

فهرس الملاحق

العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01): يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر (1990-2017)	**84**

مقدمة عـــامة

مقدمة عامة

يعتبر وجود القطاع البنكي من القطاعات الحيوية التي تندرج ضمن إطار التنمية الاقتصادية، فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد كان، حيث يلعب دورا استراتيجيا في توجيه النشاط الاقتصادي.
لذلك فالبنك لا يعمل على جمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها، من خلال قيامه بدور الوسيط المالي عن طريق تجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية واستخدامها في إقراض الفئات ذات العجز، وفي الواقع يعتبر الإقراض المصرفي الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية. ونشاط اقتصادي غاية الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني يجعل هذا نمو الاقتصاد وارتقاؤه.
كما تعد هذه عملية تسويقية للأموال المتوفرة لدى هذه البنوك، مما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة، وهو ما يتضح من خلال حجم القروض التي تشكل نسبة كبيرة من أصول البنك، لذلك يسعى البنك بعناية خاصة على تطبيق سياسة ملائمة التي تضمن سلامة إدارتها.
نظرا لأهمية القصوى لهذه الوظيفة على الصعيد الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية يصبح من المهم معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الإقراض المصرفي وتحديد العناصر التي من شأنها أن تزيد في حجم الإقراض في الجزائر

1) تحديد الإشكالية:

بناءا على ما تم استعراضه يبرز لنا التساؤل التالي :

ما هي محددات الإقراض في البنوك الجزائرية الفترة 1990-2017 ؟

ويقودنا هذا السؤال إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها :

- ما هي أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري؟
- هل حجم الودائع هو المحدد الرئيسي للإقراض في الجزائر 1990-2017 ؟
- هل للمتغيرات الكلية الخارجية (خارج الجهاز المصرفي) تأثير على حجم الإقراض في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

2) **الفرضيات:** لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع يمكن صياغة أهم الفرضيات التي تكون قابلة لصحة والخطأ:

1. لم تساهم الاصلاحات في الرفع من الأداء البنكي في الجزائر في فترة الدراسة.
2. يعتبر حجم الودائع هو المحدد الرئيسي للإقراض في الجزائر خلال فترة الدراسة.
3. المتغيرات الاقتصادية الخارجية لا تؤثر على حجم الإقراض في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3) **أسباب اختيار الموضوع:** ترجع أسباب اختيار الموضوع إلي:

1. يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص، وكذلك الرغبة في الاطلاع أكثر على الموضوع.
2. اليقين الشخصي، بأهمية وقيمة الموضوع.
3. إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي.

4) أهمية الموضوع :

1. يعتبر الإقراض وظيفة أساسية يقوم بها البنك للوصول إلى أهدافه.
2. تلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها.
3. للإقراض دور كبير في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجالا ت عديدة .
4. معرفة مدى تأثير الإقراض في الجهاز المصرفي.

5) أهداف الدراسة:

هدف الدراسة يتمثل في معرفة العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم الإقراض المصرفي وعلى مدى أهميته في البنوك التجارية الجزائرية من خلال القيام بتعريف تجربة الجزائر في مجال الإقراض وتحليل العوامل وتحديد العناصر الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تزيد من حجم الإقراض المصرفي.

6) المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

إن المنهج المتبع في الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي التحليلي من أجل إلمام الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، كما اعتمدنا على القياس باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) لتحديد العوامل المؤثرة في الإقراض، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم الاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes10 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء التحاليل اللازمة.

7) دراســـات السابقة.

لقد تـم معالجة مواضيــع عديدة تهتم بمحددات الاقراض فــي دراسات وأبحاث سابــقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

أولا: الدراسات باللغة العربية.

1- الدكتور فوزان القيسي، **بعنوان** " محددات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، حيث تهدف الدراسة إلى دراسة محددات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية، من خلال هذا بينت

الدراسة أن ثلاث عوامل من متغيرات الاقتصادية وجدت أن لنسبة السيولة وحجم البنك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الإقراض ، بينما كان سعر الفائدة على القروض والسلف أثر موجب وذو دلالة إحصائية على الإقراض. حيث أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة ائتمانية أكثر مرونة وتؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.

2- محمد عبادي . عبد الرحمان القرى : مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، بعنوان" العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية – دراسة قياسية للفترة (1989-2009). " هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والإصلاحات الاقتصادية، على الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية الجزائرية ممثلا بحجم التسهيلات الائتمانية، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية .OLS أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الإصلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية.

1- Neelam timsina، بعنوان:" Déterminants of Bank Len ding in Nepal " تعتبر البنوك التجارية جزءا كبيرا من إجمالي الأصول الجهاز المصرفي والائتمان هم أحد الوظائف الرئيسة حيث الهدف من هذه الدراسة اختبار وتأكيد فعالية محددات سلوك الإقراض للبنوك في النيبال حيث تم استخدام ائتمان القطاع الخاص كمتغير تابع اما المتغيرات المستقلة فتمثلت في سعر الفائدة وحجم الودائع و نسبة السيولة وناتج محلي الإجمالي ، للفترة 1975-2014 ، من خلال تحليل الانحدار وجد أن إجمالي الناتج المحلي ونسبة السيولة لدى البنوك لها آثار قاطعة على سلوك الإقراض الخاص بهم.

2- Mitku Malede، بعنوان« Déterminants of commercial Bank lending :ethiopain» ترتكز الدراسة بشكل رئيسي على محددات الإقراض المصرفي لأثيوبيا في الفترة 2005-2011 يتم اختبارها على العلاقة بين الإقراض البنوك التجارية ومحدداتها (حجم البنك، مخاطر الائتمان ، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة السيولة، معدل الفائدة، الودائع الاستثمارية) قامت بالتحليل باستخدام المربعات الصغرى العادية(ols) لتحديد تأثير متغيرات التوقع هذه على الإقراض البنوك التجارية تشير النتيجة إلى وجود علاقة وثيقة بين إقراض البنوك التجارية وحجمها، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة السيولة،

3- Falicia omowmmi olokoyo negeria، بعنوان: «Déterminants of commercial Bank lending» تهدف الدراسة البحث في محددات لسلوك إقراض البنوك التجارية في نيجريا وهدفت الدراسة إلى اختبار وتأكيد فعالية

المحددات المشتركة لسلوك إقراض البنوك التجارية وكيف يؤثر على سلوك الإقراض في البنوك التجارية في نيجيريا باستخدام محددات مثل حجم الودائع ونسبة الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة حيث يفرض وجود علاقة وثيقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المحددة من تحليل الانحدار وجد أن النموذج مهم وتقديراته قد تحولت كما هو متوقع واكتشف أن ودائع البنوك التجارية لها أثر كبير على سلوك الإقراض حيث تقترح الدراسة أنه ينبغي على البنوك التركيز على تعبئة المزيد من الودائع حيث سيعمل هذا على الرفع من أداء الإقراض.

بعد سرد الدراسات السابقة نلاحظ أن النتائج تقريبا كانت متطابقة وهو أن الودائع هي المحدد الرئيسي للاقراض وكن اختلفت طريقة القياس حيث أن أغلب الدراسات استخدمت المربعات الصغرى, أما دراستنا فاستخدمت نموذج حيث وهو نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) .

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء قيامنا بهذا البحث تتمثل فيما يلي:

1. قلة المراجع .
2. صعوبة حصول على إحصائيات لفترات طويلة وهذا يجعل النتائج غير كافية لدراسة محددات الإقراض.

8) هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات الفرعية سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: ويخص الإطار النظري لمحددات الإقراض في البنوك التجارية حيث يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول يتمثل في أساسيات حول القروض المصرفية حيث سيعرض ماهية البنوك التجارية ووظائفها والقروض المصرفية وأهميتها وأنواعها ومصادرها ووظائفها، أما المبحث الثاني فقد احتوى سياسة الإقراض في البنوك التجارية من خلال التعرض إلى مفهومها وأهميتها معايير وإجراءات منح القروض ، أما المبحث الثالث فيتمثل في العلاقة بين الإقراض ببعض المتغيرات الاقتصادية .

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للدراسة قياسية لمحددات الإقراض في الجزائر لفترة 1990-2017.

حيث تناول المبحث الأول تطور الجهاز المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تضمن واقع الإقراض في الجزائر من خلال معرفة تطور القروض، والمبحث الثالث فتناول تقديم النموذج ودراسة إحصائية للمتغيرات حيث قدم فيه تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2017 ، ثم الخضوع إلى دراسة قياسية لمحددات الإقراض في الجزائر حيث تم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحددات الإقراض في البنوك التجارية

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، وذلك من خلال قيامه بتجميع المدخرات وتعبئتها، إذ تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الوسطية، التي تسهم في تنشيط الاقتصاد القومي لأي دولة، حيث ازدادت أهميتها في العصر الحديث، أصبحت تشكل أداة استثمارية من خلال تقديمها للقروض للزبائن.

كما يعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات. لذا أصبح من المنطق أم يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، وذلك بوضع السياسية الاقراضية الملائمة التي تضمن سلامة إدارتها، وذلك بوضع إجراءات منح القروض وأهم المتغيرات التي تؤثر على ربحيتها .

ومن أجل دراسة مختلف العناصر السابقة قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: أساسيات حول القروض المصرفية.
- ❖ المبحث الثاني: سياسة الإقراض في البنوك التجارية.
- ❖ المبحث الثالث: علاقة الإقراض ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول القروض المصرفية.

تعتبر البنوك التجارية أحد مكونات الأساسية للجهاز المصرفي لاقتصاد ما، فهي تشهد مرونة في مجال التمويل، إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية بل تقوم بالعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائد أكبر.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها.

البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي في تجميع الودائع وتوظيفها.

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية.

أعطيت عدة تعار يف للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص ونذكرها فيما يلي :

- مؤسسة مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز .[1]
- تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل .[2]
- هو منشأة أو مؤسسة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة، لتحقيق عدة أهداف. [3]
- ومنه من يعرف البنك التجاري على أنه أي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض واستثمار ما تبقى من الأموال لديها لحين طلبها.[4]

من التعاريف السابقة نستنتج كتعريف شامل للبنك التجاري:

" يعتبر مؤسسة مالية يتمثل نشاطها الأساسي في القيام بدور الوساطة بين أصحاب الفائض والعجز، حيث يقوم بتمويل أصحاب العجز وبالادخار لأصحاب الفائض من خلال القيام بالعمليات المصرفية، وبذلك فهو يقوم بتأدية وظائفه التي تتمثل في منح قروض وقبول ودائع من العملاء .

[1] حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن ،**إقتصاديات النقود والمصارف**، جامعة الزرقاء الخاصة، دار صفاء للنشر، عمان، 2011،ص105.

[2] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي،عمان،2003،ص206.

[3] زهير الحدرب، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**،دار البداية، عمان ، 2009، ص10.

[4] عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008،ص6.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية . من بين الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية منها ما هو تقليدي، ومنها ما هو حديث نتيجة تطور العمليات المصرفية وهي بدورها تنقسم إلى:

أولا:الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

1- منح قروض: يقوم البنك التجاري على تقديم القروض وسلفيات للعملاء،كما يطلب من هذا الأخير ضمانات كافية لتجنب مخاطر عدم الوفاء وهذه الضمانات تنقسم:

- ✓ **قروض مضمونة:** هي تلك المبالغ التي تقدمها المصارف التجارية مقابل تأمين أو ضمان شخصي أو عينيي يطمئن المصرف إلى تحصيل ديونه، في حالة عجز المدين عن السداد مما تتضاءل معه حالة تعرض المصرف إلى الخسارة .
- ✓ **قروض غير مضمونة:** فهي الأموال التي تقدمها المصارف لعملائها دون ضمانات، اعتمادا منها على سلامة ومتانة المركز المالي للعملاء ، والسمعة الطيبة والدقة في الوفاء بالالتزامات.[1]

2- قبول الودائع: حيث " يقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعين"[2] لقى البنوك التجارية الودائع من الجمهور، وتمثل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية.[3] وتعتبر هذه الوظيفة حفظ الأموال من أقدم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ولا تزال هذه الوظيفة محورا لنشاط البنوك التجارية والمصدر الرئيسي لمواردها، حيث تمثل الودائع أوعية استثمارية بديلة للمدخر يمكنه من خلال تنمية ثروته عن طريق الفوائد التي يحصل عليها نظير إيداعه لجزء من مدخراته لدى البنك في صورة ودائع.[4]

ويمكن تقسيم الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية:

الودائع الجارية(تحت الطلب): هي ودائع التي تتميز بعدم الاستقرار في البنك وهذه لإمكانية سحبه في أي وقت، ولا تمنح البنوك فوائد على هذه الودائع.

الودائع لأجل: وهي التي يقوم صاحبها في نهاية الأجل المحدد بسحبها ويتقاضى مقابل ذلك فوائد، ويستعملها البنك في عملياته الاستثمارية والافتراضية وهي تتميز بالاستقرار.[5]

---

[1] أحمد زهير الشامية، **النقود والمصارف**، دار زهران، عمان،2013، ص269.

[2] Ammour benhalima. Partique des techniques bancaires. Edition dehlab . alger1997.p.40.

[3] جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2010،ص75.

[4] رمضان الشراج، تركي ألشمري،محمد العسكر، مرجع سابق، ص32.

[5] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضربسكرة، 2009/2008،ص ص: 11-12.

ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح حساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.[1]

ودائع التوفير: تلجأ البنوك إلى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ومعدل الفائدة السنوي الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.[2]

ودائع المجمدة: يظهر هذا النوع من الودائع داخل الميزانية للبنوك التجارية وتمثل مبالغ يودعها العملاء لغطاء العمليات مصرفية التي نقوم بها، فمنها ما يمثل تأمينات الاعتمادات مستندية وتأمينات خطابات لضمان كما تشمل الأرصدة الدائنة التي تجمد لصالح البنك ومن الواضح أن تجميد أرصدة هذه الودائع بمعنى عدم السماح للسحب منها يعطي البنوك فرصة طيبة لاستخدامها.[3]

خلق الودائع (خلق النقود): وهي من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية، توجد باستمرار فوائض من النقود السائلة لدى البنوك التجارية في الظروف العادية ويساعد ذلك: [4]

– أن ثقة الجمهور في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت يشجعهم على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم لديها وعدم سحبها إلا عند الحاجة الحقيقية إليها.

– أن التدفق المستمر لإيداعات العملاء يساوي على الأقل إن لم يكن يفوق مسحوبات البعض من ودائعهم لدى البنوك، وهذا يعني وجود فوائض نقدية عاطلة تحتاج إلى توظيف، ومع التجارب على مدى الزمن وجدت البنوك أن عدم استخدام فوائض الودائع لديها يؤدي إلى خسارتها وعدم قدرتها على الاستمرار. لذلك وجدت أنه يكفيها الاحتفاظ بنسبة من الودائع الاحتياطية واستخدام الباقي في الإقراض للغير والاستثمار مقابل فائدة أعلى.[5]
أعلى.[5]

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.

1- تقديم الاستشارات المالية: من خلال تقديم الخطط المالية ذات العلاقة باستثمار زبائن المصرف في مختلف المجالات الاستثمار سواء محليا أو دوليا. فمن خلال تلك الخطط يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل

[1] العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2007/2006،ص5.

[2] محمد الصيرفي.**إدارة المصارف**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص16.

[3] أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**،دار المستقبل، عمان،2008،ص118.

[4] جلال جويدة القصاص، مرجع سابق، ص77.

[5] جلال جويدة القصاص، مرجع سابق، ص77.

المطلوب، طريقة السداد ومدى ملائمة السياسة الائتمانية للزبون مع سياسة التحصيل في المصرف طالما أن مصلحة الطرفين مشتركة.

2- بطاقات الائتمان: وهي الشريحة الالكترونية التي تعطي لمن يملكها الحق في الحصول على ائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة أهمها الالتزام بدفع خلال المدة المتفق عليها والتي هي مابين 25-55 يوما بعد عملية شراء بواسطة البطاقة.[1]

3- إقامة المشاريع المشتركة: تقوم المصارف الحديثة بالاشتراك في توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء حديثة وخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة ومشاريع البنية التحتية مثل بناء محطات الطاقة والسدود والمشاريع العمرانية والمجمعات التجارية والمصانع وغيرها.[2]

4- خطاب الضمان: يعرف خطاب الضمان المصرفي بأنه تعهد يلتزم بمقتضاه البنك بأن يدفع مبلغا معينا إلى طرف آخر (المستفيد) عند الطلب نيابة عن طرف ثالث (العميل) ضمانا لتنفيذ غرض معين خلال مدة معينة، ويصدر البنك خطاب الضمان بناء على طلب العميل، وقد يطلب البنك من عميله تأمينا نقديا عبارة عن نسبة من قيمة الكفالة المطلوبة (قد تصل إلى مئة في المائة من القيمة المطلوبة) كما[3]

5- يطلب البنك توقيع العميل على الكمبيالة بالقيمة المتبقية تستحق عند الطلب ويحتفظ بها البنك لديه ما دام خطاب الضمان ساري المفعول ويعيدها البنك إلى العميل عند انتهاء خطاب الضمان ورده إلى البنك.[4]

6- إدارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.

7- خصم الأوراق التجارية وتحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطر إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق، مقابل **عمولة (agio)** التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها.[5]

المطلب الثاني: تعريف القروض المصرفية.

تعددت تعار يف القروض المصرفية من طرف عدة اقتصاديين، وفيما يلي سنحاول أن نقدم مجموعة من التعريف في هذا الصدد:

---

[1] أحمد النبهائي، **الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة الصرفية**، أمنة للنشر والتوزيع،عمان، 2013، ص18.

[2] أسعد حميد العلي،**إدارة المصارف التجارية**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص25.

[3] رمضان الشراح، مرجع سابق، ص91.

[4] رمضان الشراح، مرجع سابق، ص91.

[5] حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص23.

– يمكن تعريف القرض على أنه مبلغ من المال يمنح من قبل شخص يسمى دائن، لشخص معنوي أو لشخص طبيعي يسمى المدين. يجمع البنك عن طريق إعداد سعر فائدة يومي أو قبل نهاية القرض، وهو عبارة عن ائتمان نقدي، يستنكر المعاملات العينية والنقدية النى تتعارض مع وعد، السداد في فترة زمنية يتفق عليها بشكل عام. [1]

– عرف على أنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلة.[2] وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهذا يعني أن هناك طرفين في عملية الائتمان. الطرف الأول وهو الذي يمنح الائتمان(المقرض) الذي يتخلى عن القيمة الحاضرة متوقعا الحصول على ما يعادلها، وقت محدد في المستقبل، ويضيف إلى ما يعادل هذه القيمة مبلغا أخر يسمى الفائدة، نظير تخليه عن القيمة الحاضرة . والطرف الثاني هو الذي يتلقى الائتمان (المقترض) وهو الذي يحصل على القيمة الحاضرة ويلتزم برد ما يعادلها عندما يحين الوقت المحدد في المستقبل.[3]

– "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.[4]

– كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه عملية خلق للقوة الشرائية أو بيع للنقود لأجل محدد أو هو بيع أجل النقود على أساس من الثقة ،[5] فيوجد الائتمان عند تنازل شخص لأخر عن مال حاضر لقاء مال مستقبل. فلو كانت مبادلة فورية أي يأخذ شخص سلعة ويدفع الثمن في الحال، لما كان هناك ائتمان ، ولكن لو أخذ السلعة ووعد بالدفع في ميعاد لاحق ظهر الائتمان حيث توافرت الثقة، فلا يخرج الائتمان عن كونه توسعا في المبادلة. [6]

وبناءا على هذا التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر للقرض وهي:

+ علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن وهو مانح الائتمان ومدين متلقي الائتمان وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.

+ وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي منحه للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده لأول. وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود .[7]

---

[1] Fatima Zohra épouse cheikh ، étude de la relation crédit information a travers la mise en place des bureaux de crédit، l'obtention du diplôme de doctorat en sciènes économique، université Abou Baker belkaid Tlemcen، 2013-2014 ،p 10.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل لنشر، عمان، 1999، ص31.

[3] الدكتور علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار النهل اللبناني، بيروت، 2012،ص ص: 172–173.

[4] شوقي بورقبة. هاجر رزاقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأدرن، 2014، ص169.

[5] أحمد شعبان محمد علي، **موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص52.

[6] حسن أحمد عبد الرحيم، **البنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص24.

[7] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2003،ص140.

+ الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها. وهذا الفارق هو العنصر الجوهري في الائتمان.

+ المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.[1]

نظرا لتعدد تعاريف القروض المصرفية إلا أنه يمكننا إعطاء تعريف نموذجي يتمثل فيما يلي:

يعرف القرض بأنه عقد بين طرفين المدين (المقترض) والدائن (المقرض) على أن يقوم هذا الأخير بمنح أو توفير اللازم للمقترض للقيام بمختلف العمليات أو أغراض استثمارية في المقابل يتعهد بردها هذا في وقت ومكان محدد في المستقبل مع فائدة محددة.

المطلب الثالث: أهمية ووظائف القروض المصرفية.

الفرع الأول : أهمية القروض المصرفية. بناءا على ما سبق فإن وجود القروض المصرفية مهم في الاقتصاد اليوم ، كونها سمحت بإيجاد حلول في تمويل الاستثمارات ، لذلك بيان أهميتها لكل طرف من العملية مهم .

1- أهمية القروض بالنسبة البنك:

تعتبر القروض المصرفية على مستوى البنك الاستثمار الأكثر قسوة نظرا لما تتحمله من مخاطر متعددة قد يؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ودونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

2- أهمية القروض على مستوى الاقتصاد:

تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ففي مجال الاستهلاك تسمح القروض للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن، وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية، هذا فضلا عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية . أما أهمية القروض في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوجد وليستمر دون القروض فلسمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج[2]

الكبير، ويتضمن تركز رؤوس الأموال ازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة ، بينما يقتصر التركيز على ازدياد في حجم بعض المشروعات على حساب غيرها، وفي كلتا الحالتين، يساعد

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعية الجديدة، الأزاريطة، 2007، ص ص:124-125.

[2] أنس هشام المملوك،مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي و النقدي، جامعة دمشق، 2014،ص-ص: 23-24.

الائتمان المشروعات في الحصول على القروض.[1] يعتبر الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.

ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى أثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازنا وملبيا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات

التنمية المنشودة، ولذلك فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال البنك المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للبنك وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلا لتحقيق أهدافها.[2]

3- أهمية القروض بالنسبة للمقترض:

تكمن أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي تلعبه هذه القرض في تدعيم عملياته الاستهلاكية، إذ يمكن للمقترض من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط. [3]

الفرع الثاني: وظائف القروض المصرفية.

يمكن تلخيص وظائف القروض المصرفية التي تساهم في تسديد الديون والوفاء بالالتزامات بين الأفراد والشركات في نقاط كما يلي:

1- وظائف تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من التعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد،**النقود والبنوك**،مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006،ص ص: 75-76.

[2] أنس هشام المملوك، مرجع سابق، ص-ص: 23-24.

[3] عباس محمد الأمين، شقال رابح، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، 2017،ص14.

وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد. كما أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين. وهذه الوساطة تساعد على تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعهما وزيادة حجميهما، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين مما هو متوافر لديها من ودائع المدخرين.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا، وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لا بد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك، أي وقت شراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق.

3- وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداما واسعا في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة. ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة. وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع. كما أن قيام المصارف التجارية بخلق النقود واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.[1]

المطلب الرابع: مصادر وأنواع القروض المصرفية:

الفرع الأول: مصادر القروض المصرفية.

تتطلب العمليات الائتمانية أموالا لتوظيفها، وبالتالي هناك عدة مصادر يمكن للمصرف الاعتماد عليها في مختلف نشاطاته وهي:

[1] . زياد رمضان. محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريد، مصر، 2008، ص ص: 69-70.

أولا- الودائع: هي الأموال التي يقوم العملاء بإيداعها لدى البنك في حساب خاص، لأجل معين بفائدة معينة.[1] أو هي لا تعني تحويلا للملكية، أي ملكية النقود. فهي دائما ملك لصاحبها، تخلي عن التصرف فيها بصفة مؤقتة. وقد نقل حق التصرف فيها، ولكن بشكل مؤقت أيضا، فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع، ولكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها.[2]

وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع إدخارية أو ودائع ائتمانية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية. كما تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل. فهي تفتح أفاق واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع أفاقا لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الأخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال.[3]

ثانيا- القروض المصرفية: تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصادر التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف هذا الأخير. وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة. كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية.

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية.

تقوم البنوك بصفة عامة بتقسيم القروض التي تمنحها وفقا عدة معايير، سواء من ناحية الغرض، أو المدة أو طبيعة القرض أو الضمان وغيرها من المعايير المستخدمة وفيما يلي نتناول هذه الأنواع:

أولا- حسب الغرض من القرض:

1- قروض مضاربة : ويستعمله المضارب الذي يراقب تبدلات الأسعار ويسعى للاستفادة من هذا التبدل في شراء الأوراق المالية أو البضائع متوقعا ارتفاع أسعارها. وقد يبيع موجودات لا

2- يمتلكها حاليا على أساس التسليم في المستقبل ويقبض الثمن (بذلك يحصل على فرصة ائتمانية) ثم يشتري موجودات بعد ذلك بأسعار مناسبة لكي يفي بالتزامه (وبذلك يكون قد استفاد من الفرصة الائتمانية).[4]

---

[1] عبد الحليم كراجة، **محاسبة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص79.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003، ص ص: 24-25.

[3] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**،دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص 253.

[4] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص93.

3- قروض تجارية: هي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار بغرض مساعداتهم في شراء السلع بغرض الاتجار فيها، ويندرج هذا النوع من القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية، لدى البنك، وتلك الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية وتتميز هذه القروض بقصر أجلها عادة وارتباط بعضها وخاصة الزراعية بالموسمية.[1]

4- قروض إنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهام المصنع والمواد الخام اللازمة، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك. وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة، لرفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل. [2]

5- قروض استثمارية : هو ذلك النوع من القروض الذي تمنحه المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالمباني والمعدات والآلات الثقيلة، ويتم سداد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد مدة زمنية طويلة.[3]

6- قروض استهلاكية: وهو ما يقصد منه تمويل الحاجات الاستهلاكية للأفراد، فيسمى ائتمانا استهلاكيا مباشرا، أو المعاونة على تصريف وتسويق سلع الاستهلاك فيسمى استهلاكا. غير مباشر. وهي القروض التي تنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور الفرد سدادها من دخله الحالي. وهي قروض ذات مخاطر عالية ولكنها ذات مردود عال بالنسبة للبنك.[4]

7- قروض زراعية: يقصد بالقروض الزراعية في تمويل شراء أراضي قائمة بالفعل أو إنشاء أراضي جديدة قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو دفعة واحدة عندما يحين أجله.[5]

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 406.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وإدارتها وعملياتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 114.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص100.

[4] محمود حسين الوادي،**النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص134.

[5] ساكر وليد، القروض المتعثرة وطرق إدارتها في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017،ص21.

ثانيا- من حيث الشخص المقترض:

1- **قروض خاصة:** وهي ما يعقده أشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتبار يون كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص على الحصول على الائتمان على الملاءة المالية، الحالية والمستقبلية، التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، لدى مانح الائتمان(المصرف).

2- قروض عامة: وهي ما يعقده أشخاص القانون العام، الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية، وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام، على الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها ومركز الدولة المالي، وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية، وعلى مدى محافظة الدولة على الوفاء وتسديد التزاماتها السابقة.[1]

ثالثا- من حيث المدة:

1- قروض قصيرة الأجل: هو تتـراوح مدتـه بين 30 يوما ولا تزيد عن عام واحد، وهو عـادة ما يستخدم من قبل المقترض لسد النقص في رأس المـال العامـل ولمواجهـة النفقـات الجاريـة للمشـاريع، ونظرا لقصر أجـل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض في العـادة .[2]

2- قروض متوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة:

قروض قابلة للتعبئة: يعني البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه. ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

قروض غير قابلة للتعبئة: يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها. إن ظهور أمة السيولة قائمة بشكل شديد. ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض أن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي يهدد صحة خزينته.

[1] أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص239.

[2] أنس هشام المملوك، مرجع سابق،،ص25.

3- قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

حيث تفوق في الغالب سبع (7) سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها المؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.[1]

رابعا- من حيث المصدر: وتنقسم هذه القروض بحسب المصدر إلى.

1- قروض داخلية: هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم، وتكون للدولة الأولوية أو السلطة التامة في تحديد شروط هذه القروض ومدتها وكيفية تسديدها، ففي هذا النوع من القروض[2]

تكون قدرة الدولة وطاقتها على الاقتراض الداخلي تفوق قدرتها على الاقتراض الخارجي لأنها صاحبة السلطة داخليا وتستعمل الدولة هذا النوع من القروض في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية لغرض زيادة الإنتاج القومي والادخار الوطني، إذ تقوم الدولة بذلك عن طريق دعوة الأفراد إلى الاكتتاب العام.

2- قروض خارجية: هو القرض الذي تتحصل عليه الدولة من خارج إقليمها سواء من حكومة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج، فحاجة الدولة إلى أموال إضافية وعدم كفاية مدخراتها الوطنية وكذلك حاجتها الماسة إلى العملات الأجنبية بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية. فعملية القرض وكيفية منحه تختلف باختلاف الجهات المقرضة، فإذا منح القرض من دولة أجنبية، فقيمة القرض تمنح بعملة البلد المقرض وليس بالعملة الصعبة ويتمثل غالبا في شكل سلع استهلاكية أو مستلزمات الإنتاج.[3]

خامسا- من حيث الضمان: ويمكن تقسيم القروض بضمان إلى بنوعين رئيسين:

1- قروض بضمان شخصي: للقروض بضمان شخصي أشكال متعددة من أهمها القروض بكفالة شخص معين، فكثير من القروض الممنوحة لموظفي الدوائر الحكومية أو المؤسسات الخاصة وتكون بكفالة موظف آخر أو أكثر بالإضافة إلى تحويل راتب الموظف المقترض ومستحقاته.

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 74-75.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 266.

[3] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص: 266-267.

2- قروض بضمان عيني: هي القروض التي تكون مصحوبة بضمان عيني ملموس ومن أهم أنواع القروض وفقا للضمانات العينية:[1]

أ- القروض بضمان بضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها الأخير طرف البنك، ويشترط في هذه الحالة أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وألا تكون معروضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض، وأن تكون سهلة الجرد ويمكن بيعها في أي وقت، وألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزنها.[2]

ب- قروض بضمان أوراق مالية: تراعي المصارف أن تكون الأوراق المالية المقدمة ضمانا للقروض من الأوراق الجيدة. وتفضل المصارف السندات الحكومية على الأسهم ضمانا للقروض وذلك بسبب الثقة في الجهة المصدرة لها بالإضافة إلى ضيق هوامش تذبذب أسعارها مما يخفض من نسبة المخاطرة لدى المصرف. وينبغي على إدارة القروض بالمصرف القيام بدراسة الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على اتجاهات الأسعار الأسهم في المستقبل لأجل التنبؤ بالأسعار المتوقعة للأسهم مما يساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب . وفي بعض البلدان، تمنع قوانينها المصرف من قبول أسهمه ضمانه. [3]

ج- قروض بضمان محاصيل زراعية: لا تباشر البنوك التجارية في الوقت الحالي منح السلف الزراعية نظرا لاضطلاع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني بهذا العمل في كافة المحافظة. ويقتصر نشاط البنوك التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض الحاصلات الزراعية وأهمها الأرز.[4]

د- قروض بضمان عقارات: لما كانت المصارف التجارية تعتمد في تمويل عملياتها على الودائع بصفة أساسية وأجلها يستحق الدفع عادة لمدة لا تتجاوز سنة فهي تعرض عن تجميد هذه الموارد في القروض العقارية التي تتسم بطابع طول الأجل وتحتاج إلى خبرة معينة وإجراءات قانونية متعددة في مرحلة الإقراض أو إذا ما دعت الحال إلى نزع ملكية العقار وفاء لدين المصرف. ومن ثم، ينعقد هذا النوع من النشاط للمصارف العقارية التي وجدت أصلا لمزاولة هذا من التوظيف.[5]

ويمكن إجمال مختلف أنواع القروض المصرفية التي تم التطرق إليها سابقا في الشكل التالي:

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص: 107-108.

[2] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق،ص161.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 109.

[4] علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب،**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**،دار البداية ،عمان،2012، ص149.

[5] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص110.

الشكل رقم (01): أنواع القروض المصرفية .

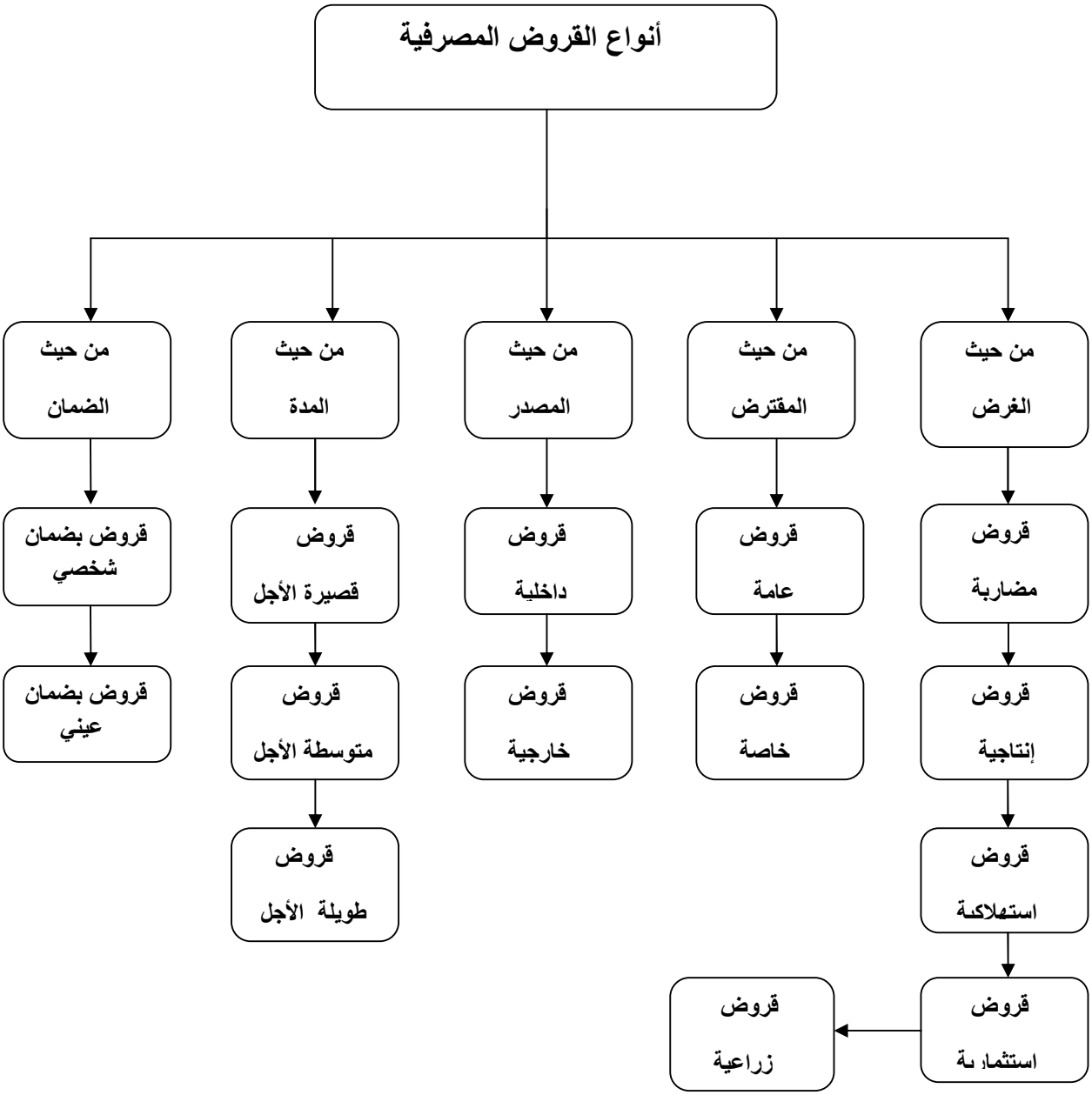

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: سياسة القروض في البنوك التجارية.

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، لذلك يجب على كل بنك أن تكون لديه سياسة قروض ، فهي تعتبر بمثانة مرشد وموجه لمجموعة القرارات في تسير وظيفة الاقتراض، من خلال هذا سوف نتطرق إلي مفهوم سياسة القروض ومختلف أساسياتها في البنوك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم سياسة القروض أهميتها.

الفرع الأول: تعريف سياسة القروض:

سوف نعرض في هذا المطلب مفهوم سياسة القروض نظرا لتعدد تعارفها نذكر منها ما يلي:

– يمكن تعريف بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

– هي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذو مختلف القرارات عند البدء في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.[2]

– كما يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ.[3]

– فهي تعتبر إطار يتضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، وتكون دافعا للإدارة نحو تحقيق أهداف المصرف.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل:

---

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص268.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص135.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003–2004، ص141.

[4] أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2013–2014،ص15.

سياسة القروض "هي مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير الإرشادية التي تعتمد عليها البنوك في تعاملاتها مع القروض، تكون هي المبادئ مبنية على عنصر الثقة الذي من خلاله يتم منح القروض لمتعاملين".

الفرع الثاني: أهمية سياسة القروض.

يعني وجود سياسة إقراضية مكتوبة تقريب الاتجاهات المتباينة. بما يساعد الأفراد في إتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة بالإضافة إلى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال، فلا بد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك. وبذلك يتضح أن وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

والمصرف التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الإتجاه وأسلوب استخدام أموال المصرف التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على إتخاذ القرار، وهي ضرورية إذا أراد المصرف بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها. وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:

- سلامة القروض التي يمنحها البنك .
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها. [1]

المطلب الثاني: الاعتبارات التي يجب مراعاتها في منح القروض.

- ✓ **سلامة القروض:** ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض، ولا يمنح القروض إلا عندما يثق في سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليه. فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر، وهذا لا يمنع البنك من أن يحتاط في منحه القرض. وأن يمتنع عن المخاطرة التي لا مبرر لها . حيث أن خسائره في الإقراض معناها قلة في أرباحه وخصوصا وأن السعر العالي للفائدة يحددها القانون. [2]
- ✓ **سيولة القروض:** ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقدا بالبيع أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق ،ص268.

[2] سوزان سمير ذيب وآخرون ، **إدارة الائتمان**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2012،ص 111.

السحب دون أية تأخير. أما سيولة القروض، فيعني بها سرعة دوران القروض، ويترتب على الآجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه.[1]

- ✓ **التنويع:** حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في النشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والنشطة التجارية المتباينة. ويترتب على هذا التنويع قلة احتمال الخسارة نتيجة كساد زراعة أو تجارة أو صناعة.

ويقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن. فنجد أن البنوك ذات الفروع المتعددة يسهل عليها القيام بهذا التنويع الجغرافي عكس تلك التي ليس لديها فروع. إذا أنه خلال هذه الفروع يمكن القيام بالتنويع بأنواعها كافة. والعدد المهني حيث يسهل عليها إقراض المزارعين بضمان حاصلاتهم المختلفة. وتجار الحاصلات ومصدريها والمستوردين وشركات الفنادق والمتجهين الصناعيين في المناطق المختلفة.[2]

ويتميز هذا التنويع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مار السنة، فالمحاصيل تتضح في المواسم مختلفة وبعض الصناعات تتغير بطابع الموسمية – كما أن نشاط الإيراد يغلب عليه الطابع الموسمي.

طبيعة الودائع: تتعدد أنواع الودائع، والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع، ومسؤولية المصرف تجاه مودعيه تؤثر بلا شك في طريقة توظيف الأموال، وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه وبالتالي تؤثر في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض. وعلى سبيل المثال، كبر عدد حسابات الودائع وصغر قيمتها يمكن المصرف من التوسع في الإقراض عما يمكن أن يكون الوضع عليه لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها.[3]

القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود والحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاتها.

---

[1] عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 106.

[2] إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص محاسبة، جامعة تشرين،سوريا، 2006-2007،ص ص: 22-23.

[3] إيمان انجر، مرجع سابق ،ص ص:22- 23.

وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل: تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية، كل هذه الحدود الموضوعة تحد من نشاط البنوك في الإقراض.

سياسة مجلس الإدارة: حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك، وحالتها والضمان الممكن قبوله، والقيمة المستقبلية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض، ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعة ، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.

الدورات التجارية: تشير الدورات التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش (الرخاء) نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين ولتفاؤل الجميع في ارتقاء أكبر وأرباح أكثر لظنهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم وجود أدنى شك لديهم بأن هناك حدا التوسع . فتتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان على الرغم أن الحذر واجب حيث أن كثيرا من الأعمال غير المدعمة غالبا ما ينتهي بها الحال إلى الإفلاس ومعنى ذلك عم تمكن المقترضين من ساد ديونهم كاملة.

وتتلقى البنوك من هذا درسا تحاول إتباعه في فترة الكساد التي تقل فيها الحاجة إلى القروض بشكل واضح لذا نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة (مستعملة) ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة. ثم يزداد الطلب على الائتمان تدريجيا فتتهاون البنوك في إتباع السياسة المصرفية السليمة وتتناسى خبرتها السالفة حتى تصل فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة وتتكرر الدورة من جديد.

مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي يمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق. ولا يعني أن القرض مضمونا، فإن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد وفيما يتعلق بالقرض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض. قد يتم الوفاء من مصادر غير مكونات المركز النقدي.

وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من قبل المقترض في:

– تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع الأوراق مالية أو أرض يمتلكها لسداد قيمة القروض أو بيع إنتاج قام بإنتاجه أو تحصيل أوراق قبض وديون له عند الغير .

– الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل أو الأرباح أو من إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.

– الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك (ويعني أن البنك يشترك مع العميل باستمرار في تزويده بجزء من رأس المال العامل أو المستغل في المشروع حتى عندما يقل نشاطه). [1]

المطلب الثالث: معايير منح القروض.

تعتبر عملية منح القروض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال،[2] لذلك للوصول إلى إتحاد قرار ائتماني سليم و جيد، ومن أجل معرفة مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدارسة المقترض المتقدم بطلب اقتراض من المصرف تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الشخصية: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، وللشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان، عدة تحديدات، رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى ، تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية ، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه. لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطرة المعنوية أو الأدبية.

وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا، وخاصة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة، حيث تعتمد صفاتها على مواصفات إدارتها. أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها.

وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقترض مع البنك ، وثقة البنك بذلك.[3]

الفرع الثاني: طاقة العميل. وتعني المقدرة عل الدفع، سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، وذلك بالتعرف على إمكانيات العميل وكفاءته في إدارة أمواله. ومن المفترض تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.[4] كما تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته

[1] إيمان انجرو، مرجع سابق ،ص ص: 22–23.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص: 256–257.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص142.

[4] هديل أمين إبراهيم الشيخلي، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص34.

الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال. [1]

الفرع الثالث: الوضع المالي. يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة القرض لاسيما مع اهتزاز كل من العنصرين سألفي الذكر بشكل حاد، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراض مسبق بأن المركز المالي هو[2]

وسيلة السداد، حتى لو كانت ضمانات السداد متوفرة. لأن معنى ذلك تصفية المشروع أو إنهاء العلاقة بين البنك وعمليه، في حين أن الائتمان المصرفي يمنح عل أساس :

– على أساس وجود تتابع في العمليات الإنتاجية أو التسويقية أو كليهما، وهو ما يعني استمرار عمليات السداد.

من هنا كان من الطبيعي تقييم مقدرة المقترض الإيرادية حتى يتعرف البنك المقرض على مدى إمكانياته في تسديد أقساط القرض من إيراداته، وهو الأسلوب العادي للسداد. أما باقي الأساليب مثل بيع الأصول المرهونة سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة أو الاقتراض من مصدر آخر فلا تفضلها البنوك نظراً لأن أساليب البيع مكلفة ومستهلكة للوقت، بينما الأسلوب الأخير يعد غير مرغوب فيه وخاصة إذا كانت ظروف العميل متدهورة للغاية. [3]

الفرع الرابع: الضمانات. والمقصود بها الضمانات الممكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة ومواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منحه الائتمان أقل مع ثبات العوامل الأخرى.[4]كما تعني بأنها مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القروض، ولا يجوز العميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

- أن يكون قابلا للبيع أو التصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعا.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق ،ص ص: 274-275.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**،الطبعة 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 159.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **مرجع سابق**، ص 159.

[4] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص225.

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.
- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة، وليست محل النزاع.
- أن يتوافر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسبيلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.[1]

الفرع الخامس: الظروف العامة. على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فمه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض. ولهذا يشر البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد والمنشأة والتغيرات في حالة المنافسة. وتكنولوجيا الطلب عل السلع، وظروف التوزيع ورغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل مخاطر البنوك.[2]

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا إلمام مختلف المعايير في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): يمثل معايير منح القروض المصرفية.

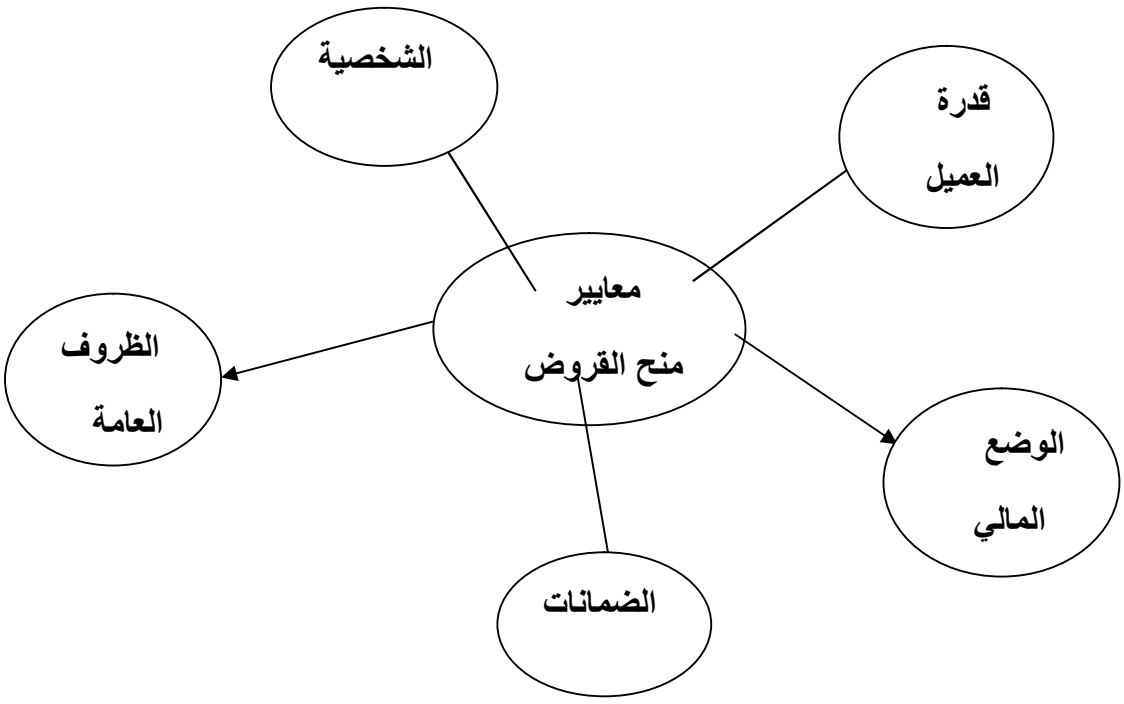

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

[1] إيمان انجرو، مرجع سابق، ص37.

[2] سامر جلدة، مرجع سابق، ص ص: 144-145.

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض.

من خلال معرفة القروض تمكنا أنه من أجل منح قروض هناك إجراءات يجب إتباعها وهذه الأخيرة بدورها تسهل العملية بنجاح تكمن الإجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: البحث عن القرض وجذب العملاء. حيث من المتوقع أن تكون مبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.[1]

الفرع الثاني: تقديم طلبات الاقتراض. يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفق نموذج المعد من قبل المصرف، حيث يتولى تقديمه لقسم القروض لإجراء عملية الدراسة عليه، وخاصة من حيث الغرض من القرض، وفترة وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إلى إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها الطلب الاقتراض، أو القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر الزبون طالب الاقتراض.[2]

الفرع الثالث: الفرز والتصور المبدئي . وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاه البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

الفرع الرابع: التقييم. وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.[3]

الفرع الخامس: التفاوض. بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على معلومات التي تم تجميعها، وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل حتى يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر

من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

الفرع السادس: إتخاذ القرار:تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص135.

[2] بن عرفة لامية، هادفي وداد، دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاية. تخصص: نقود ومالية، جامعة العربي تبسي، 2015-2016، ص23.

[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 135.

الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي. وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته ، وملخص الميزانية للثلاثة سنوات الأخيرة، والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناءا على هذه المذكرة يتم منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.[1]

الفرع السابع: صرف القرض. وضع قيمة القرض حسب الاتفاق تحت تصرف الزبون مع تحديد الرصيد المعوض .[2]

الفرع الثامن: استرداد الأموال. عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل االقرض.

الفرع التاسع: التقييم اللاحق. والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.

الفرع العاشر: بنك المعلومات. ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو سجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.[3]

يمكن وضع هذه الخطوات في الشكل التالي:

[1] إضاءات، **القروض المصرفية ومعايير منحها**، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد11، 2011.

[2] أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص168.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 108.

الشكل(رقم03): يمثل إجراءات منح القروض.

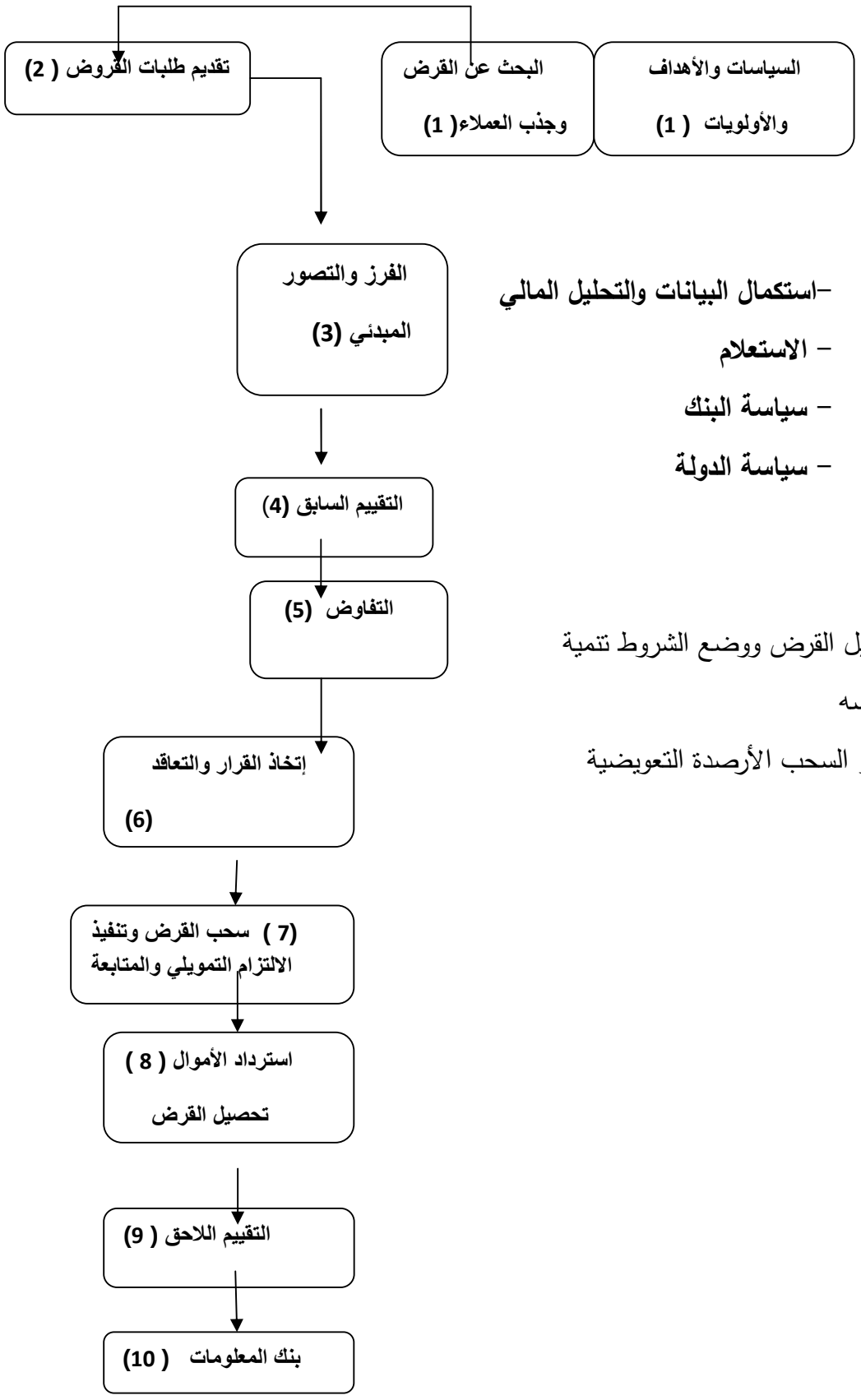

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وإدارتها وعملياتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص134.

المبحث الثالث: علاقة الإقراض ببعض العوامل الاقتصادية

يعتبر الإقراض لب النشاط المصرفي، والذي يساعد في تسهيل المعاملات وأهم مصادر تمويل الاقتصاد. ولذلك اهتمت العديد من الدراسات على معرفة أو البحث على أهم العوامل المؤثرة في الإقراض المصرفي ، حيث بينت أن الإقراض كمتغير تابع دالة يرتبط بجملة من المتغيرات أو العوامل المستقلة التي تساعد في زيادة حجم الإقراض ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

المطلب الأول: سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية.

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك، ويتبع البنك المركزي في ذلك مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية[1]، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

الفرع الأول: نسبة الاحتياطي القانوني.

يفرض البنك المركزي على البنوك المرخصة الاحتفاظ لديه بمبالغ بدون فائدة تمثل نسبة من ودائعها تمثل الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعا للأوضاع الاقتصادية السادة (ركود أو تضخم).

وتغيير هذه النسبة يغير بدوره القدرة الكمية للبنوك في منح الائتمان، إذ يخفض البنك المركزي من هذه النسبة المفروضة على البنوك التجارية أثناء فترات الركود الاقتصادي بهدف تشجيعها على منح المزيد من الائتمان البنكي، ويؤدي زيادة هذه النسبة في أثناء فترات التضخم الاقتصادي إلى تقليص حجم الائتمان وكمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع.[2]

الفرع الثاني: سعر الخصم.

يعتبر سعر إعادة هو سعر الفائدة الذي يحصل علية البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أما آلية استخدام هذه الأداة ففي حالة السياسة انكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015،ص226.

[2] نواف جابر مالك الصباح، أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص: محاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط، 2013،ص19.

[3] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2006،ص115.

المطلب الثاني: حجم رأس المال وحقوق الملكية.

يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية، والودائع والأموال المقترضة من البنوك والمراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال، وعموما فإن كل بند من هذه البنود له أهمية وتكلفة خاصة ويمثل تأثيرا ذو طبيعة معينة على نمط القروض، ويؤدي رأس المال في البنك أربعة وظائف أساسية:

* القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

* إن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يقوي قدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته.

* تمويل العمليات الجارية، الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والاستثمارات في بداية نشاط البنك.

* أداة لتحسين الإنتاجية، حيث يعتبر رأس المال هو الأداة التي يستخدمها المساهمون للضغط المستمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك، إذ أن التشريعات في معظم دول العالم تشترط أن يتم البنك في شكل شركة مساهمة حيث يكون عدد مساهميه يزيد عن رقم معين وبالتالي فإنهم يمثلون أفكار متعددة ويمثلون ضغطا مستمرا على الإدارة لتحسين الكفاءة.

ويمكن أن يستخدم البنك بحذر شديد جزء من رأس المال في تقديم القروض أو الاستثمار وذلك عكس البنوك المتخصصة التي تعتمد بالدرجة الأولى في إمكانياتها على حجم رأس المال.[1]

علاقة طردية بين رأس المال والإقراض بمعنى أنه كلما زاد رأس مال البنك زادت قدرته على تحمل المخاطر ومواجهتها .

المطلب الثالث: حجم الودائـع وتكلفة الموارد:

الفـرع الأول: عـلاقـة الإقـراض بحجم الودائـع.

تمثل الودائـع الأساس الأول الـذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائـع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نـــوع أخر من الودائع،[2] حيث أن البنك هو المقرض للأموال للقطاعات المختلفة لذا من الطبيعي أن يتوقف مقدار ما يستطيع منحه من تسهيلات على حجم الودائع المتوفرة لديه،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك**، مرجع السابق، ص227.

[2] عبد الطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة وإدارتها وعملياتها، مرجع السابق، ص227

بمعنى أن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان كما أن هيكل الودائع ومدى وضعها لدى البنك هي من العوامل التي تحدد بدقة النسبة التي يمكن منحها لاستخدامها في تمويل القروض بنوعيها(المتوسطة – طويلة الأجل .[1]

الفرع الثاني: علاقة الإقراض بتكلفة الموارد.

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة أخر جنيه مودع تتبادل مع العائد الحدي من آخر جنيه مقرض أو مستثمر. وكلما كبر حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة. فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات في مقدمتها استخدام الحسابات الالكترونية المتقدمة، ومرتبات الموظفين فضلا عن المطبوعات والنفقات الأخرى، وكلما زاد حجم الودائع الجارية كلما قل نصيب الجنيه من التكلفة، أما الودائع لأجل تعتبر الفائدة المدفوعة هي العنصر الأساسي في التكلفة تضاف عليه النفقات الأخرى ويعتبر حقوق الملكية أعلى الموارد تكلفة إذا أنها تحصل على نسبة من أرباح البنك.[2]

المطلب الرابع: حجم الأصول المطلوبة واحتياجات السيولة.

الفرع الأول: علاقة الإقراض بحجم الأصول.

تتحدد حجم الموارد المتاحة الإقراض وفقا لحجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل والتي تشمل المباني، والأثاث والأصول الأخرى، إذ أن البنك عليه أن ينتقص تلك النسبة ويجنبها لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه.[3]

ومنه توجد علاقة عكسية بين حجم الأصول وحجم الإقراض، كلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الإقراض المتاح.

الفرع الثاني: علاقة الإقراض بإحتياجات السيولة.

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما يحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية، وإذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.[4]

---

[1] محمد الموفق أحمد عبد السلام، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**،مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999،ص99.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، مرجع سابق، ص–ص: 149–150.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، مرجع سابق، ص–ص: 149–150.

[4] نفس المرجع السابق، ص–ص:229–230.

المطلب الخامس: موقع البنك والظروف الاقتصادية.

الفرع الأول: علاقة الإقراض بموقع البنك.

يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالبا ما تحتاج إلى قدر ضخم مـــن التمويـــل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بهـــا والحصول على احتياجاتها مـن التمويل اللازم منها، كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر على نوعية القروض الممنوحة، فوقوع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية أو أقطان أو لتمويل النشاط الزراعي، هكذا.

لذلك فموقع البنك يؤثر على حجم الطلب على القروض فكلما كان موقع البنك في بجانب المراكز المالية زادت قدرة البنك علة التعامل مع هذه الأخيرة زاد حجم القروض.

الفرع الثاني: علاقة الإقراض بالظروف الاقتصادية.

يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، [1] حيث إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.[2]

المطلب السادس: سعر الفائدة على القروض والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: سعر الفائدة على القروض

يمثل سعر الفائدة الثمن الذي يدفعه المقترض مقابل استخدام نقود المقرض وعادة ما يعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية في السنة، ويعتبر سعر الفائدة (عوض الزمان الفاصل، ثمن تمتع بالمبلغ المقترض أو ربح إقراض المال). حيث يمثل سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقترضين والمقرضين في علاقات مالية. فهو إذ يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، لكنه يختلف بعض الشيء عن أسعار السلع والخدمات بأنه ليس سعرا مطلقا وإنما هو نسبة بين مقدارين هما التكلفة النقدية للإقراض مقسومة على المبلغ المقترض. ولذا يعتبر سعر الفائدة عائد على الأموال المقترضة تارة وتارة أخرى تكلفة لها.

[1] عبد المطلب عب الحميد، **اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات**، مرجع سابق، ص-ص:229-230.

[2] شقراء منال، سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك، جامعة حمه لخضر الوادي، 2014-2015، ص13.

وتحدد قيمة سعر الفائدة بتفاعل عرض الأموال المدخرين والطلب عليها من قبل المقترضين، وبذلك يمكن إعتبار سعر الفائدة كثمن.[1]

يأثر سعر الفائدة على تأثير القروض من خلال تأثير عرض النقد على سعر الفائدة حيث يأثر التغيرفي عرض النقد على الأموال القابلة للإقراض وهذا مباشرة يؤثر في سعر الفائدة ، فكلما كانت الأموال القابلة للإقراض في المصارف كبيرة كلما كان التوجه نحو تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الائتمان الاستثماري في ظل بيئة جيدة .[2]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ، ويقاس معدل النمو بمعدل الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي،[3]

تقوم السياسة الائتمانية أو التمويلية بدور كبير في التأثير على عمليتي التنمية والنمو الاقتصادي, حيث أن أي نقص في هذا التمويل يمثل عائقا أمام النمو الاقتصادي وينجم عنه آثارا سلبية على عملية الانتاج واستخدام الموارد المتاحة وبهذا فإن توفر التمويل والتوسع في القروض يدعم كل من النمو والتنمية الاقتصادية. ومنه علاقة عكسية بين الاقراض والنمو الاقتصادي.[4]

[1] لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2013-2014،ص ص: 3-4.

[2] ماجد شعبان محسين، محددات أسعار الفائدة على الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية جامعة الاسلامية غزة، 2018،ص28

[3] قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017-2018،ص 20.

[4] أحمد ملاوي,أحمد المجالي, تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن (1970-2003),النهضة المجلد التاسع, العدد الأول , يناير 2008,ص126.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة لمحددات الإقراض المصرفي يمكن استخلاص ما يلي :

- تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا، فهي تمثل نوع من الأنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها الأساسي في قبول الودائع ومنح القروض.
- تعتبر القروض المصرفية أكثر العمليات المالية أهمية للعائد الذي تحققه من خلال عمليات التمويل للمشاريع الاستثمارية على القروض بأشكالها المختلفة: من حيث المدة، والضمان، والغرض، والمصدر، والمقترض،.....الخ.
- تأخذ القروض دور هام في الاقتصاد من خلال تسهيل معاملات استثمار أموالها، وكي تقود الإدارة العليا نشاطها الاقراضي يجب إتباع سياسة القروض، التي تساعد البنك في تحديد حجم ومواصفات القروض وضوابط منحها لكي تكون بكفاءة وفعالية.
- تتعدد مجمل العوامل التي تؤثر في الإقراض: حجم الودائع، حقوق الملكية، الظروف الاقتصادية، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة،.....

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمحددات الإقراض في البنوك الجزائرية لفترة (1990-2017)

تمهيد:

نظرا لتطور النظام المصرفي في الجزائر وسياسة الإقراض في البنوك التجارية ، يبقى من الضروري إلى معرفة التحولات الجذرية التي عرفها هذا الجهاز وأهم المراحل التي مر بها سواء كان ذلك قبل إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أو بعده، حيث ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا . قائم على أساس اقتصاد حر ليبرالي ونتج عنه هزيمة فرنسا وخروجها من الجزائر، حيث بذلت السلطات بعد الاستقلال كل ما بوسعها لاسترجاع حقوقها وذلك ضمن مجموعة من الأنظمة والمراسيم والقوانين و ابرزها قانون النقد والقرض 90-10 الذي أدخل تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري الذي يعتبر النواة الأساسية للإنعاش و النمو الاقتصادي.

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول نستخلص بأن القروض هي المورد الرئيسي لاستخدامات البنوك فهي تعتبر بمثابة أموال يضعها البنك بحوزة الأفراد، لذلك ونظرا لأهميتها يضع البنك اهتمام خاص لهذه الأخيرة.

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول تطور النظام المصرفي الجزائري ، أما المبحث الثاني فقد احتوى على واقع الإقراض في الجزائر من خلال معرفة تطور القروض في الجزائر لفترة 1990-2017 ، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتقديم النموذج ودراسة قياسية لمحددات الإقراض في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

تبعا للتطورات الكثيرة التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال تعرض النظام والجهاز المصرفي بها إلى عدة تحولات وتغيرات خاصة بعد الاستقلال وسنتعرض إلى أهم هذه المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي قبل وبعد الاستقلال وأهم التعديلات التي مست الجهاز المصرفي على النحو التالي.

المطلب الأول: هيكل النظام البنكي قبل الإصلاحات سنة 1990

الفرع الأول: النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي

عند الاحتلال الفرنسي 1830كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية، تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين –الذهب والفضة– في العملة، وكانت هناك دار لسك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما.

وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بموجب القانون الصادر في 1843/7/19، لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، وقد بدأ عمله فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848ولكن سرعان ما توقف بسب ثورة في فرنسا في فيفري من تلك السنة.

ثاني مؤسسة كان Le comptoir national d'éscompte تقتصر وظيفتها على الائتمان، ولم تنجح مؤسسة الخصم بسب قلة الودائع.

ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر La banque de l'Algérie تأسس سنة 1851 برأس مال قدره 3ملايين فرنك مقسمة 6 ألاف سهم، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا أي قرض بنصف قيمة رأسماله وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي، وحق تعيين المدير وحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية وقدم البنك بأزمة 1880 - 1990.[1]

الفرع الثاني: مرحلة إضفاء السيادة 1963/1962.

بعد الاستقلال مباشرة نتج عن خروج فرنسا من الجزائر تغيرات كبيرة على الجهاز المصرفي أهمها:

- تغيرات قضائية تمثلت في تغير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل نهائيا.
- تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت خصوصا في هجرة المؤهلة لتسيير البنوك،
- تغيرات مالية تمثلت أساسا في سحب الودائع، وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من الممثلين ، مما أدى إلى تقليص شبكة المصارف.

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص ص48- 49.

- تغيرات سياسية واقتصادية، تمثلت في توجيهات الجديدة للجزائر المستقلة ، وهذا من خلال التطلع لبناء اشتراكية، والانفتاح على العالم الخارجي.[1]

حيث تعتبر نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها من الخزينة الفرنسية 1962/12/31، ومن أجل عملية التنمية الوطنية تتطلب أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري لتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول هو الأخر إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري خلال سنة 1964، وهذا الأخير غير قابل للتحويل، وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد وضعت هذه العملة حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من أكثر من 20 بنك أجنبيا وكان توجه العام لهذه البنوك التي تمتلك السيولة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل مثل الأمن والقدرة على الوفاء مما اضطر الخزينة العمومية أن تقوم بدور الممول لاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، وهذا ما خلف تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي مما أدى بالدولة للقيام بتأميم البنوك الأجنبية وظهور مصارف حكومية.[2]

الفرع الثالث: مرحلة التأميمات 1966-1967.

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت "البنوك الأولية" وهي:

1- البنك الوطني الجزائري:

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966. وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة. وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري وتونس، والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وبنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب معسكر

[1] بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009-2010، ص94.

[2] - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص29-30.

للخصم. وتجدر الإشارة أن الاندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة. فهو يعتبر بنك تجاري يقوم بتجميع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل.

2- القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14ماي 1966. وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي الجزائري، ووهران وعنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية.

والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع بإعتباره بنكا تجاريا. ويقوم بمنح القروض القصيرة، وابتداءا من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي.

3- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 وبهذا فهو ثالث وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي. وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية.

ويمارس هذا البنك كل المهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية. وفي جانب الإقراض، يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية. فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد النشاطات الاقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى. [1]

الفرع الرابع: الإصلاح المالي والمصرفي1971.

تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة1971، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح بهدف تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات ، كما أن هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك، إذ يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح مؤسسة حساب لدى بنك واحد فيقوم هذا الأخير بمراقبة نشاطها وتسيير حساباتها.[(2)]

وأصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث خصائص هي:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص ص:188-189.

[2]- صفوان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص5.

- التمركز.
- هيمنة دور الخزينة.
- إزالة تخصص البنوك التجارية في ممارسة نشاطها.

وفي هذا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل قطاع الإنتاج التي أصبحت الخزينة العمومية بموجبه وسيطا ماليا أساسيا بتعبير أخر أصبحت مركز النظام المالي لاقتصاد بالاعتماد الكلي على الخزينة، حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة.

حيث انبثق على هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما مجلس القرض، اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:

أولا: مجلس القرض.

تأسس مجلس القرض بمقتضى الأمر 71-47 المؤرخ في 1971/06/30 وحسب المادة الأولى ينص على<<يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في المسائل النقود والقروض>>.[1]

وقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية:

حسب المادة الرابعة << المساعدة على تعزيز علاقة القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد، وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد >>.

حسب المادة الخامسة << تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقروض>>.

حسب المادة الثامنة << الدراسات المتعلقة بسياسة القروض والنقود، والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القروض في إطار المخططات وبرامج الاقتصاد الوطني >>.

والملاحظ أن هذه المهام لم تتحقق وسبب ذلك أن مجلس القرض لم يباشر مهامه على الإطلاق.

ثانيا: اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

أنشأت هذه اللجنة بموجب قانون71-47 المؤرخ في 1971/06/30 وتنص المادة التاسعة منه على<< تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية >> وأسندت لها المهام التالية :

حسب المادة العاشرة: << تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة هذه المهنة >>

حسب المادة الحادية عشر<< تقوم بتسهيل تنسيق النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية>>

حسب المادة الثانية عشر << دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها ودرس

[1]- بطاهر علي، مرجع سابق، ص37.

التدابير الكفيلة بتطوير استعمال اللغة الوطنية >>.

حسب المادة الثالثة عشر << دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية >>.

والملاحظ أن مهام اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية لم يتحقق منها شيء ذلك لأنها لم تباشر عملها على الإطلاق ؛وما يمكن الخروج به أن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء اللجنة التقنية ومجلس القرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات المربحة في المخططين الرباعي الأول1970-1773 والرباعي الثاني 1974-1977.[1]

الفرع الخامس: مرحلة إعادة هيكلة القطاع المصرفي 1982-1985.

عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الإنتاجية و المالية ومنها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحة والتنمية الريفية اختص في تمويل القطاع الزراعي العام والقطاع الخاص ، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بإنشاء بنك التنمية المحلي المختص بالدرجة الأولى في تمويل المشاريع العمومية للجماعات المحلية الولائية والبلدية.

أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تأسس هذا البنك في 1982/03/13 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 ويتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف.[2]

ثانيا، بنك التنمية المحلية :

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85.85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 . و هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات ، و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ، و يقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية .

ومن خلال هذا العرض ، نلاحظ أن تشكل النظام البنكي الوطني ما فتئ يتطور كما أن علاقات التمويل المحددة في صورتها الأولى لم تستقر على حال ، وأن أنماط التنظيم المحددة في بداية عهده مازالت تأخذ أشكالا أخرى ، وتتغير مع تغير المراحل و الظروف . و يمكن القول أن التكييفات التي تدخل من حين

[1]- صفوان العيد ، مرجع سابق ، ص6.

[2]-بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،جامعة شلف، 2004، ص493.

لآخر على عدم الإستقرار على صورة واحدة نهائية له. وربما يتطلب ذلك إدخال إصلاح عميق يعيد لهذا النظام هويته البنكية، ويسترجع له صلاحياته ووظائفه الأساسية. [1]

الفرع السادس: الإصلاح النقدي لعام 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية. [2]

ويمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون فيما يلي:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات، وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين وظائف البنك المركزي كمقرض أخير، وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة جهاز مصرفي على مستويين، أي تم تحديد بوضوح مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، كما تقتضيه قواعد ومبادئ الجهاز المصرفي ذو مستويين.
- استعادة المصارف والمؤسسات التمويل ودورها في تعبئة الادخار، وتوزيع القروض، في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان، دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد. [3]

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئتان لإشراف والرقابة وهما:

أولا: المجلس الوطني للقرض.

يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني ،وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد،

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق، ص ص: 190-191.

[2] نفس المرجع السابق، ص194.

[3] بلوافي محمد، مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر القائد تلمسان، 2005-2006،ص16.

ويقوم هذا المجلس بإعداد دراسات مرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

ثانيا: اللجنة التقنية للبنك.

يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية ، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها ؛وتهدف إلى تشجيع الادخار ومراقبة توزيع القروض.[1]

الفرع السابع: قانون 1988 وتكييف الإصلاح

على الرغم من أن الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون 1986، الذي أصبح القانون مندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية المراقبة مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية.

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية كما يلي:[2]

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات،
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية، لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي،
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا معناه أن نشاط البنك يخضع ابتداءا من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه،
- بإمكان مؤسسات القرض اللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.[3]

وبمقتضى القانون 88-01 تحصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، كما بين القانون بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية، وفي هذا الإطار تبين النصوص المصادق عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي، عن سلسلة من المبادئ الغاية منها إدخال المرونة، وإعادة تهيئة القواعد المطبقة في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة، بما في ذلك علاقتها مع الغير.

[1] – بعلي حسني مبارك ،إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية، جامعة منتوري ، 2011-2012، ص68.

[2] وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص112.

[3] بلوافي محمد، مرجع سابق، ص17.

وانطلاقا مما جاء به هذا القانون فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية مستقلة، تعمل وفق القواعد التقليدية التي تقودها إلى اقتصاد السوق، ومنه يمكن القول أن استقلالية البنوك قد تمت فعلا سنة 1988 وهذا طبقا للقوانين المصادق عليها. والنتيجة هي أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية قد عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، بعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك والتي أصبحت تسيير وفق المبادئ التجارية والمردودية.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات البنكية في ظل قانون 90-10.

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض 90-10.

جاء هذا القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه. كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10.

أولا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

في النظام السابق، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد ،كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط. وتبعا لذلك، لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. إذ تبنى هذا المبدأ بتحقيق مجموعة أهداف نلخصها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة. [2]

[1] بوشرمة عبد الحميد، مرجع سابق، ص107.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 196.

ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

اعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة. فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض. وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود ويسنح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ثالثا: الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض.

نجد أن قانون النقد والقرض أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة. وابتدءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه حيث أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية.

رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة.

جاء قانون النقد والقرض ليلغي تعدد مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت. وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض حيث أصبحت وحيدة ومستقلة.

خامسا: وضع نظام بنكي على مستويين.

أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك ، الذي كان بمثابة سلطة نقدية والبنوك التجارية كموزعة للقرض. حيث يتولى البنك المركزي مراقبة نشاطها ويتابع عملياتها. ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي.[1]

الفرع الثالث: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون 90-10.

أولا: بنك الجزائر: يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر، وأصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ ، ومجلس النقد والقرض.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 198-199.

ثانثا، البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و رئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 130 من هذا القانون" وبالرجوع إلى هذا هذه المواد نجد أن مهامها:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. [1]

ثالثا، المؤسسات المالية: تعرف المادة 155 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور ".

ويعني هذا الأمر أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون تستعمل أموال الغير، والمصدر الأساسي لأموال المستعملة يتمثل في رأسمالها وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل.

رابعا، البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: ابتداء من تاريخ صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر ويجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر.

و لقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 1993/01/3 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات أجنبية ومن بين الشروط المطلوبة:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.[2]

المطلب الثالث: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10.

الفرع الأول: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة حيث تم فصل مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

أولا: مجلس الإدارة: الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص199-200.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 201- 202.

ثانيا: مجلس النقد والقرض: هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك المركزي.

الفرع الثاني: الأمر 03-11 الذي يلغي 90-10:

أصدرت السلطات الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة، حيث تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من طرف رئيس الجمهورية ، ويهدف هذا التعديل إلى :

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية.
- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة ومجلس النقد.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور من خلال تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك وتشديد العقوبات الجزائية على أي مخالفة للقوانين.[1]

الفرع الثالث: القانون الصادر في 2004:

القانون الصادر في 2004/03/4 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي [2]

تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوكب500 مليون دج ب 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب مليار دج للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

القانون رقم02-04 وكذا شروط تحديد الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

القانون رقم 03-04 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام بتعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من البنوك التي يتعاملون بها.[3]

الفرع الرابع: تعديل قانون النقد والقرض 2003-2010: جاء هذا الإصلاح المصرفي سنة 2010 عن طريق الأمر 04-10 حيث جاء بأهم النقاط التالية:

---

[1] بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية،جامعة أبو بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2010-2011،ص 61.

[2] قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري آثرها على تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015،ص98.

[3] نفس الرجع السابق،ص99.

- أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائري وتحديد صلاحياته ومهامه وحرصا على استقرار الأسعار باعتباره هدف السياسة النقدية.
- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع ،والحرص على سير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها.
- يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، ويشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات للدفع والصرف و المقاصة ويتولى تنفيذها.[1]

الفرع الخامس: نظام رقم 13-01 في 8 أبريل 2013 :

يهدف هذا إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة عل العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية ، كما للبنوك والمؤسسات المالية التي أن تقترح على زبائنها منتوجات ادخار وقرض جديدة غير أنه، من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بها وقصد ضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين إخضاع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.[2]

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور. عن طريق كل الوسائل، بالشروط البنكية التي تطبقها على العمليات المصرفية التي تقوم بها، وبهذه الصفة يتعين على البنوك والمؤسسات المالية. أن تطلع زبائنها على شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة التي تسمح بها وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك والزبون.

كما تم التطرق إلى كيفيات تطبيق أحكام هذا النظام بما فيها تلك المتعلقة بسعر الفائدة الزائد، بتعليمات من بنك الجزائر. [3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم-10-04مؤرخ في16رمضان عام 1431 الموافق ل26 غشت سنة 2010 يحدد صلاحيات بنك الجزائر ، الصادر بتاريخ 16 رمضان2010.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم01-13مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط – البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013، ص41.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم01-13مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط – البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013، ص ص 41-43.

المبحث الثاني: واقع الإقراض في الجزائر للفترة 1990-2017

تعتبر القروض أحد أهم الاستثمارات المالية للبنك التجاري الجزائري، لذلك يقوم البنك بدور خاص من خلال العناية التامة لهذا النوع من الأصول عن طريق وضع سياسة ملائمة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع الإقراض في الجزائر.

المطلب الأول: تطور القروض في الجزائر في الفترة 1990-2017

- **الجدول رقم 01: تطور القروض خلال الفترة 1990-2017** الوحدة: مليار دينار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
قروض قصيرة الاجل	193.8	260.7	336.6	156.7	227.5	465.5	601.9
قروض متوسطة وطويلة الأجل	53.2	65.2	71.6	62.5	77.3	99	174.9
مجموع القروض	247	325.9	408.2	219.2	304.8	564.5	776.8
	1997	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
قروض قصيرة الاجل	449.8	405.8	552.1	467	513.3	628.0	773.6
بنوك عمومية					**478.5**	**508.5**	**736.6**
بنوك خاصة					**34.9**	**119.5**	**37.0**
قروض متوسطة وطويلة الأجل	**291.5**	**500.4**	**598.6**	**526.7**	**564.4**	**638.1**	**605.9**
بنوك عمومية					554.6	576.3	542.7
بنوك خاصة					9.8	61.8	63.2
إجمالي القروض	741.3	906.2			1077.7	1266.0	1379.5
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قروض قصيرة الاجل	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311
بنوك عمومية	779.7	852.9	819.3	902.5	1025.8	1141.3	1045.4
بنوك خاصة	48.6	70.4	96.4	123.6	163.6	179.2	265.6
قروض متوسطة وطويلة الأجل	706.1	855.6	988.4	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7
بنوك عمومية	645.8	794	907.3	1048.8	1261.2	1570.7	1790.4
بنوك خاصة	60.2	61.6	81.2	128.8	1963.5	193.9	165.3
إجمالي القروض	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض قصيرة الأجل	1363	1361.6	1423.4	1608.7	1710.6	1914.2	2298.0
بنوك عمومية	999.6	973.9	936.4	1091.0	1152.4	1334.1	1583.7
بنوك خاصة	363.4	387.7	487	517.7	558.2	580.1	714.3
قروض متوسطة وطويلة الأجل	2361.7	2935.1	3731.1	4894.2	5564.9	5993.6	6579.9
بنوك عمومية	2194.4	2753.3	3521	4621.0	5214.1	5591.2	6120.3
بنوك خاصة	167.3	181.8	210.1	273.1	350.8	402.4	459.6
إجمالي القروض	3724.7	4296.7	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:2008-2017 https://www.bank-of-algeria.dZ

يبين الجدول (01) أن نمو القروض المصرفية المقدمة من قبل البنوك الجزائرية أخذ تطورا تصاعديا وموجبا طوال الفترة (1990-2017) حيث بلغ 8877.9 مليار دينار بعدما كان 247 مليار دينار في 1990 أي أنه عرف تطورا مهما بحوالي تقريبا 20 ضعفا، حيث أن أكبر نسبة نمو القروض المصرفية خلال الفترة كان سنة 1996 بنسبة 85.20 **%** إلا أن أغلب هذه الزيادة عبارة على زيادة اسمية فقط وجزء كبير منها كان ناتج عن شراء وتحويل ديون المؤسسات العمومية اتجاه البنوك التجارية إلى سندات حكومية طويلة الأجل، ويستثنى من هذا الارتفاع السنوات 1993 حيث انخفض حجم القروض المصرفية ب219.2 مليار دينار عن سنة 1992، بسبب السياسة التقييدية[1]

والصارمة في مجال منح القروض حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع أسعار إعادة الخصم وتقييد معدلات الفائدة، وفي سنة 1997 انخفض حجم القروض بنسبة 4.57**%** مقارنة بالسنة السابقة وكذا سنة 2000 التي شهدت انخفاض هي كذلك في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك الجزائرية ب 993.7 مقارنة بالسنة التي قبلها سنة 1999 الذي بلغ 1150.7.

إن الحصة الأكبر من إجمالي القروض المقدمة في البنوك التجارية خلال الفترة(1990-1997) كانت للائتمان قصير الأجل إلى غاية سنة 1997 والتي استفادت منها المؤسسات العمومية والخزينة على وجه الخصوص وفي مرحلة لاحقة القطاع الخاص في التجارة الخارجية حيث واجهت المؤسسات الاقتصادية وخاصة

[1] خديجة تافساست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص 222.

العمومية منها صعوبات كبيرة في الحصول على الائتمان طويل الأجل في ظل سياسة نقدية متشددة تهدف إلى تقليص المعروض النقدي وعدم رغبة البنوك في تحمل المخاطر المترتبة على هذا النوع من التمويل.

وابتداءا من سنة 1998 أصبح الائتمان المتوسط الأجل هو الذي يسيطر على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية إلى غاية سنة 2000 بمبلغ 492.9 مليار دج مقابل 467 مليار دينار للقروض قصيرة الأجل، أما في 2017 فقد قدرت القروض قصيرة الأجل ب2298.0 مليار دينار، وبالتالي يتضح أن القروض هي أضحت المسيطرة على هيكل التمويلي للبنوك الجزائرية ابتداءا من 2006 حيث بلغ مجموعها 2651.3 مليار دينار في 2017 مقابل 1423.4 مليار دينار القروض قصيرة الأجل وذلك من أجل تمويل برنامج الإنعاش الاقتصاد على المدى المتوسط وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الكبرى، فزيادة حجم القروض المقدمة من طرف البنوك نتيجة لفائض السيولة الذي حققته لارتفاع حجم الودائع المصرفية المتأتية من قطاع المحروقات وتسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك وزيادة حجم المدخرات القطاع العائلي كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في التوسع في القروض خلال هذه الفترة .

عرف تطور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية اتجاها تصاعديا حيث بلغ في سنة 2017 ب 5154.5مليار دينار، ويعود هذا الارتفاع في القروض المقدمة بالدرجة الأولى للمشاريع الاستثمارية الكبرى في مجال الطاقة والمياه الخاصة في الفترة التي شهد فيها تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو. كما ساهم أيضا الارتفاع في القروض الرهنية والقروض الموجهة لاقتناء سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر في هذا الاتجاه المتصاعد للقروض حيث ينظر لهذه الديناميكية الجديدة للتوسع في القروض المتوسطة وطويلة الأجل بأنها قادرة على المساهمة في تحسين هيكل وظروف التمويل ودعم التوجه نحو إقامة أنشطة استثمارية منتجة خارج قطاع المحروقات.[1]

المطلب الثاني: تطور الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري

الجدول رقم(02): تطور الودائع خلال الفترة 1990-2017. الوحدة: مليار دينار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
ودائع تحت الطلب	105.5	133.1	140.8	188.9	196.5	210.8	234.0
ودائع لأجل	72.9	90.3	146.2	180.5	247.7	280.5	326.0
إجمالي الودائع	178.5	223.4	287.0	369.5	444.1	491.2	560.0
	1997	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
ودائع تحت الطلب	254.8	347.6	368.4	467.5	554.9	642.2	718.9

[1] خديجة تافساست، مرجع سابق ، ص223.

بنوك عمومية				438.2	499.2	548.1	648.8
بنوك خاصة				29.3	55.8	94.0	70.1
ودائع لأجل	409.9	766.1	884.2	974.4	1235.0	1485.2	1724.0
بنوك عمومية				928.5	1152.0	1313.0	1656.6
بنوك خاصة				45.9	83.0	172.2	67.5
إجمالي الودائع	664.8	1113.7	1252.5	1441.9	1789.9	2127.4	2442.9
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع تحت الطلب	1127.9	1224.4	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.7
بنوك عمومية	1019.9	1108.3	1597.5	2369.7	2705.1	2241.9	2569.5
بنوك خاصة	108.0	116.1	152.9	191.1	241.8	261.0	301.2
ودائع لأجل	1478.7	1632.9	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3
بنوك عمومية	1429.7	1575.3	1584.5	1671.5	1870.3	2079.0	2333.5
بنوك خاصة	49.0	57.6	65.3	89.5	120.7	149.9	190.8
إجمالي الودائع	2606.6	2857.3	3400.2	4321.8	4937.9	4731.8	5395.0
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ودائع تحت الطلب	3495.8	3356.8	3537.5	4428.1	3891.7	3732.2	4499.0
بنوك عمومية	3095.8	2823.6	2942.2				
بنوك خاصة	400.0	533.2	595.3				
ودائع لأجل	2787.5	3331.5	3691.7	4090.4	4443.3	4409.3	4708.5
بنوك عمومية	2552.3	3051.5	3380.4				4233.0
بنوك خاصة	225.2	280.0	311.3				475.5
إجمالي الوادئع	6283.3	6688.3	7229.2	8518.5	8335.0	8141.5	9207.5

https://www.bank-of-algeria.dZ

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:2008-2017

من خلال الجدول (02) يتضح أن حجم الودائع المصرفية عرفت تطورا ملحوظا، حيث زاد هذا الأخير من 178.5 مليار دج سنة 1990إلى 9207.5 مليار دج سنة 2017، أي أنه تضاعف بأكثر من 51 مرة .

ويرجع نمو الودائع خلال فترة الدراسة إلى نمو الودائع تحت الطلب تارة وإلى الودائع لأجل تارة أخرى، حيث سجلت سنتي 1990-1991 مساهمة الودائع تحت الطلب بزيادة قدرها 133.1 [1]، حيث احتلت الودائع

[1] عقبة ريمي، وفاء رمضاني، استجابة بعض المتغيرات الاقتصاد الجزائري لمؤشرات الوساطة المالية المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترة، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، أفريل 2018، 1990-2016، ص157.

لأجل الصدارة في تطور مجموع الودائع المصرفية ابتداءا من 1994ب 247.7 مليار دج مقابل الودائع تحت الطلب قدرت ب 196.5 ملياردج وتزامنا من هذا الارتفاع دخول القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري مما زاد من تنافسيته في تعبئة المدخرات ، غير أن هذه المنافسة لا تزال في بدايتها نتيجة لهيمنة القطاع العمومي على هيكل القطاع المصرفي حيث تسمح هذه الأخيرة بالتوسع في منح الائتمان متوسط وطويل الأجل.

أما في الفترة (2006-2011) فقد حققت الودائع لأجل ما قدره في 2006 1649.8 مليار دج مقابل أقل من معدل نمو الودائع الجارية حيث بلغت كأقصى حد لها سنة 2011 ب 3495.8 مليار دج وهذا دليل على انخفاض ادخار باعتبار ودائع لأجل هي ودائع ادخارية وتحديد الادخار الحكومي.

أما في 2012 فقد شهدت الودائع تحت الطلب انخفاضا قدره 3356.8 مليار دج حيث ارتفعت ودائع لأجل ب 3331.5 مليار دج لتحول وتتصدر الودائع لأجل سنة 2017 ب 4708.5 مليار دج مقابل 4499.0 مليار دج ودائع تحت الطلب ويتضح أن البنوك العمومية هي المسيطرة على الجزء الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة 2000-2017 حيث بلغت سنة 2017 ب 4233.0 مليار دج ، أما البنوك الخاصة فلم تتجاوز قيمة ودائعها خلال نفس السنة وهذا راجع إلى أزمة البنوك الخاصة التي بدأت في 2003.[1]

وفي الأخير من خلال الجدولين 01 و 02 نستنتج أن حجم الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة وخاصة 2000-2017 بأن ودائع لأجل احتلت الصدارة مقارنة بودائع تحت الطلب من خلال سنة 2017 الذي قدرت فيه ب 4708.5 مليار دج ما قابلها من ودائع تحت الطلب التي قدرت 4499.0 مليار دج حيث لوحظ بأن حصة ودائع لأجل نالت حصة أكبر من مجموع الودائع وهذا يدل بأن البنوك العمومية هي السيطرة على الجزء الأكبر من إجمالي الودائع أما البنوك الخاصة فلم تتجاوز ودائعها 475.5 مليار دج وهذا من أجل التوسع في منح القروض متوسطة وطويلة الأجل. مقارنة فإن القروض متوسطة الأجل أصبحت تسيطر على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية إلى غاية سنة 2000 حيث ابتداءا من 2006 شكلت القروض ارتفاعا إلى غاية 2017. إلا أن الزيادة حجم القروض المقدمة من طرف البنوك نتيجة لفائض السيولة الذي حققته لارتفاع حجم الودائع المصرفية المتأتية في قطاع المحروقات وتسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك أدى إلى توسع في القروض.

[1] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص ص:218-219.

المطلب الثالث: دراسة أهمية القروض في الجزائر لفترة 1990-2017

شكل (4): تطور القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1990 -2017.

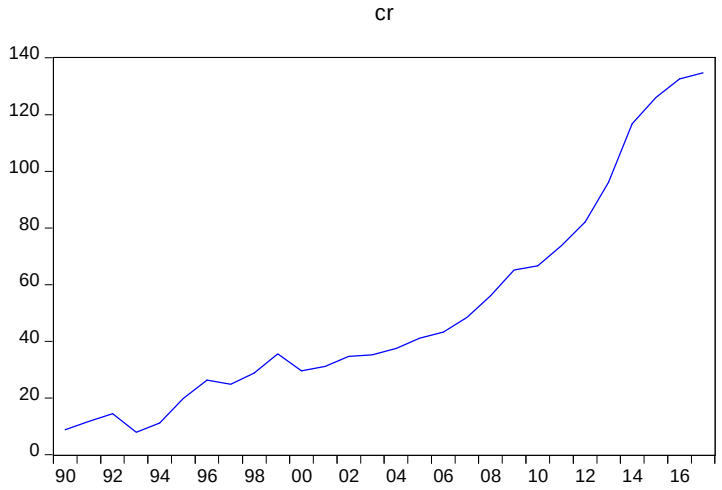

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.بالإعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل (4) تطورا متذبذب خلال فترة التسعينات إلا أنه انخفض في الفترة 1993-1994 حيث سجل معدل نمو القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 7.94% وهذا الانخفاض راجع إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية ، بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك ضمن برنامج التعديل الهيكلي حيث واجهت المؤسسات الاقتصادية صعوبات في ظل سياسة نقدية متشددة تهدف إلى تقليص المعروض النقدي وعدم رغبة البنوك في تحمل المخاطر هذا النوع من التمويل.

حيث ابتداءا من سنة 2001 سجلت القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا، ويرجع هذا إلى تدخل الدولة يقدر ب31.14% ، نتيجة لأوضاع سابقة إلى دعم النمو عبر تبنيها برامج الانتعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية، إضافة إلى إرتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساعدت في زيادة معدل القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر ب 37.56% سنة 2004. حيث كان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 المميز بارتفاع معدل القروض المقدر ب66.58% إلا أنه لوحظ تزايد في معدل نمو القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017 حيث قدر سنة 2017 ب 134.74 % مقارنة بالسنة 2011 التي قدرت ب 73.79%، وهذا راجع إلى المشاريع الكبرى في مجال الطاقة والمياه التي شهدها برنامج الانتعاش الاقتصادي ومحاولة تطبيق المساهمة في تحسين التمويل ودعم التوجه نحو إقامة أنشطة استثمارية منتجة خارج قطاع المحروقات.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تخطي هذه النسبة 100% ،وهذا ما يفسر زيادة أهمية القروض في تمويل الاقتصاد، وأيضا انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهذا راجع خاصة لانخفاض أسعار النفط.

المبحث الثالث: تقديم نموذج لمحددات الاقراض في الجزائر في الفترة 1990-2017

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور محددات الدراسة ،والتي تتمثل في حجم الودائع وسعر الفائدة على القروض والنمو الاقتصادي، مرورا إلى النموذج القياسي لتأثير الإقراض على المتغيرات الاقتصادية. ولمعالجة هذه النمذجة اخترنا تقنية احتلت مكانة هامة في التطورات الحالية للقياس باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمني**ARDL** .الذي من خلاله سنعالج مختلف الأساليب الإحصائية التي سنطبقها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة

الفرع الاول: تغير تطور الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

شكل (5): تطور الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1990-2017 :

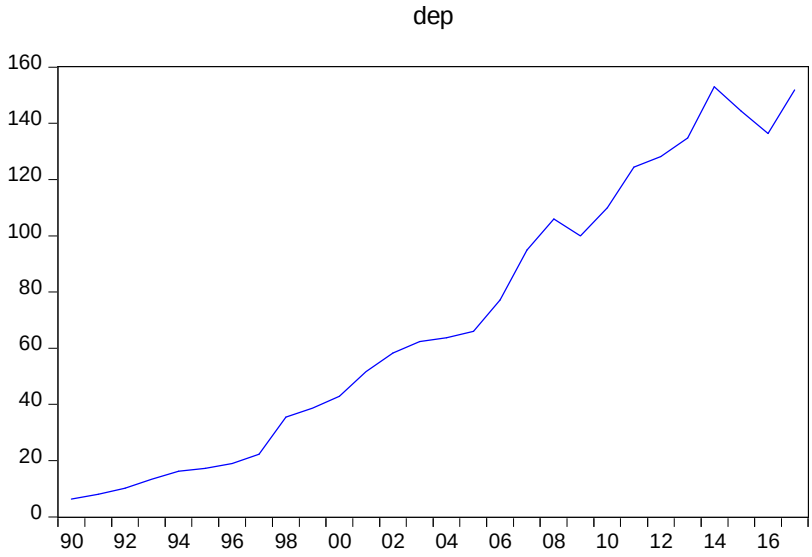

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.بالإعتماد على الملحق رقم (01).

بناء على معطيات الشكل أعلاه فإنه يمكن القول بأن نمو الودائع المصرفية سجل ارتفاعا خلال فترة الدراسة، ويعود هذا النمو في إجمالي الودائع المصرفية لعدة عوامل منها عودة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري وارتفاع مداخيل المحروقات وارتفاع حجم الادخار العائلي وزيادة وعي الأفراد بأهمية الادخار والسياسات المتبعة من طرف البنوك لتشجيع الادخار خاصة من خلال رفع أسعار الفائدة. حيث حقق معدل النمو السنوي للودائع معدلات موجبة طيلة الفترة (1990-2017) إلا أنها تبقى متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض باستثناء سنة 2009 التي رغم أهمية النمو الذي سجل في الفترة التي سبقتها غير أنها شهدت معدل نمو سالب قدر ب99.91 **%** بسبب ما خلفته الأزمة المالية العالمية 2008 من انخفاض حاد في أسعار المحروقات وانخفاض

الطلب عليها ما نجم عنه انخفاض في ايرادات الصادرات وتقلص ودائع قطاع المحروقات وانخفاض المدخرات المالية للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر.

أما في الفترة الموالية للفترة الأولى فقد شهدت الفترة (2010-2015) معدلات متزايدة في النمو من عام الى عام اخر (109.22% سنة 2010، 124.42% سنة 2011، 128.11% سنة 2012، 134.75% سنة 2013، 152.98% سنة 2014، 144.26 %سنة 2015)، ويرجع تفسير ذلك الى تحسن الأوضاع في شتى المجالات سواء الاقتصادية، المالية، الاجتماعية للبلاد خلال هذه الفترة(البحبوحة المالية)، وذلك من خلال انتهاج برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2015)، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي، كما نلاحظ فقدت شهدت ارتفاعا في نهاية سنة 2015 بمعدل 144.29 %، وفي المقابل نسجل انخفاضها مع نهاية سنة 2016 وقدرت ب 136.41%، ويمكن تفسير ذلك في تراجع مداخيل الدولة من عائدات البترول نتيجة تدهور أسعاره في الأسواق العالمية ، حيث عرف متوسط سعر البترول انخفاض كبير منذ بداية سنة 2015، ليسجل خلال السداسي الأول من سنة 2016. وصولا إلى ارتفاع تدريجي في سنة 2017.[1]

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017):

شكل (6): تطور النمو الاقتصادي 1990-2017.

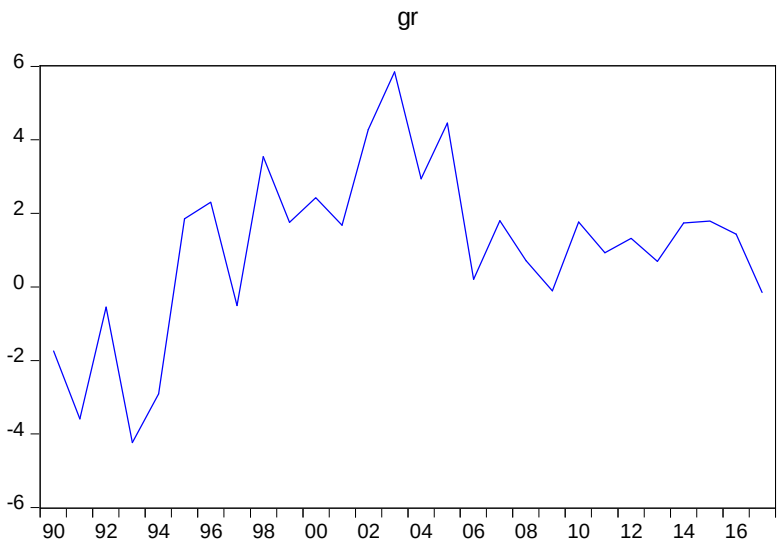

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.بالإعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الشكل رقم (06) ملاحظ بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في الخمس السنوات الأولى من الدراسة حيث أنها لم تعرف نموا موجبا إلا في بداية سنة 1995 على خلاف باقي السنوات التي كانت معدلات النمو سالبة، إذ أن هناك عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في

[1] خديجة تافساست، مرجع سابق، ص ص:218-219.

الاقتصاد الجزائري خلال هذه السنوات، وذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية .

في حين أن معدل النمو ابتداءا من سنة 1998 إلى سنة 2001 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو من 3.54 **%**سنة 1998 ثم انخفض إلى 1.75**%** سنة 1996 . وهذا راجع إالى عاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي.

كما سجلت في الفترة(2001-2003) نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من **1.64%**ليصل إلى 4.27**%** وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية،

أما سنة 2006 فقد انخفض معدل النمو ليصل إلى 0.21**%** محافظا بذلك على معدل نمو مستقر خلال باقي السنوات من 2006إلى 2015. حيث لوحظ تذبذب في بداية سنة 2017.[1]

الفرع الثالث: تطور سعر الفائدة على الإقراض 1190-2017:

شكل (7): تطور سعر الفائدة على الاقراض 1990-2017.

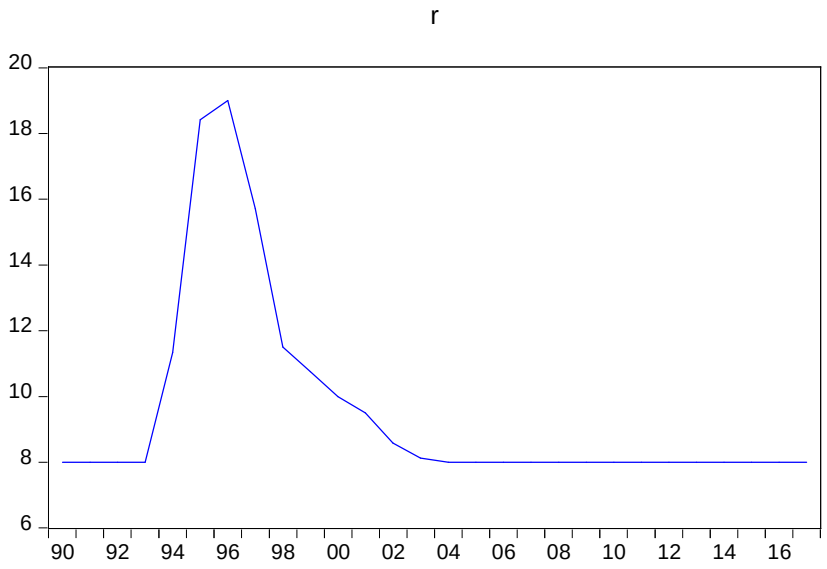

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.بالإعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال بيانات الملحق رقم (01) يتبين أن نمو معدلات الفائدة على القروض مر بثلاث مراحل أساسية ، حيث عرفت المرحلة الأولى الفترة (1990-1996) ارتفاعا مستمرا في معدلات الفائدة الاسمية حيث بلغت 19**%** كأكبر معدل سجل سنة 1996. أما الفترة (1997- 2004) فقد انخفضت فيها معدلات الفائدة حيث انتقلت من 15.07**%** سنة 1997 إلى 11.5**%** في السنة الموالية لتستمر في الانخفاض. وأدنى معدل

[1] عصام لوشان، لخضر ديلمي، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2012-2013، ص ص: 139-140.

شهدته هذه الفترة كان 8% سنة 2004. بينما شهدت السنوات (2005-2017) استقرارا لمعدل الفائدة الاسمي على القروض التي بلغت نسبة 8 %.

المطلب الثاني: طرق الاقتصاد القياسي

الفرع الأول: مفهوم السلسلة الزمنية: هي تسلسل لمجموعة من المشاهدات مرتبة فيعبر الزمن، وفي الغالب يتم جمع هذه الملاحظات والمشاهدات في فترات زمنية منفصلة متباعدة بالتساوي، عندما يكون هناك متغير واحد فقط على أساسه يتم إجراء هذه الملاحظات.[1]

الفرع الثاني: تعريف استقرارية سكون السلسلة الزمنية.

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة. وصفة الاستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية الني سوف نتعرض لها فيما بعد، وفي حالة غياب صفة الاستقرار خاصة كما هو الحال بالنسبة للسلاسل الزمنية الاقتصادية فإن انحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة يكون غالبا زائفا بالرغم من كون معامل التحديد عاليا وبالتالي يجب إخضاع السلسلة الزمنية لبعض اختبارات الاستقرارية لتفادي حدوث مشاكل قياسية.

الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة.

تتصف الكثير من السلاسل الزمنية بعدم السكون وذلك بسبب أن متوسط قيم السلسلة أو تباين السلسلة أو التغاير بين أي قمتين لنفس المتغير تعتمد على الزمن، وبالتالي فإن الانحدار المتحصل عليها يتطلب قبل البدء بدراسة السلاسل الزمنية يجب الكشف عن استقرارها من عدمه، وذلك باستخدام عدة اختبارات منها : اختبار **df**، اختبار**ADF**، اختبار **PP**، اختبار **KPSS**. وفي دراستنا سوف نركز على اختبارات التالية: اختبار **ADF**، اختبار**PP** ، اختبار ديكي فولر البسيط **DF:** يعمل اختبار ديكي فولر البسيط في البحث عن استقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويصلح هذا الاختبار في حالة نموذج الانحدار ذاتي من الدرجة الأولى **AR**(1). ويقوم اختبار ديكي فولر البسيط على اختبار فرضيتان يتم تطبيقهما على ثلاث نماذج:[2]

الفرضية العدمية: $\mathbf{H_0}$ $0_1=1$ السلسلة غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $\mathbf{H_1}$ ، $0_1\neq1$ السلسلة مستقرة.

[1] حضري خولة، استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف – وحدة تقرت- في الفترة -2008-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014،ص31.

[2] حكيمة بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2013،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2017-2018،ص- ص: 215-218.

حيث إذا حققت الفرضية العدمية H_0 دل هذا على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبذلك فهي غير مستقرة . على العكس إذا تحققت الفرضية البديلة H_1 فهذا يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

الفرع الرابع: التكامل المشترك.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين(X_t ،Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلسلة الزمنية قد تكون مستقرة إذا ما أخذت كل على وحدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة . ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. إذن فالتكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة توازن طويلة الأجل.[1]

الفرع الخامس: نموذج تصحيح الخطأ.

حيث إذا كانت المتغيرات التي تكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك ، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح هو نموذج الخطأ ، أما اذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير هذه الظاهرة.

يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن. وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.

وبذلك يمكن نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل.[2]

الفرع السادس: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع: طور هذا النموذج من قبل**Pesaran** يتميز بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ويمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها**I(0)** أو متكاملة من الدرجة الأولى **I**(1) أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية **I**(2) ، فنموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام .

حيث يتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL)باستخدام أسلوب اختبار الحدود الذي وضعه

[1] نفس المرجع السابق، ص 223.
[2] نفس المرجع السابق، ص227.

Pesaran ونماذج فترات الإبطاء الموزعة في هذه المنهجية وهنا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وهذا نموذج مطور كونه يتميز عن غيره من النماذج في الاختبارات التكامل المشترك بميزات التالية:

– نموذج (ARDL) يتم استخدامه بغض النظر على درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو الفرق الأول.

– يأخذ النموذج العدد الكافي من الفترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.

– من خلال النموذج يمكننا الحصول على النموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ أن النموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وبذلك فإن نموذج (ARDL) له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.[1]

المطلب الثالث: تعريف متغيرات الدراسة ومصادرها.

الفرع الأول: تعريف بمتغيرات الدراسة :

أولا: المتغير التابع(متغير داخلي): القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه النسبة عن التخصص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف، على اعتبار أن منح الائتمان الطويل الأجل يولد زيادات كبيرة في الاستثمار حيث يرمز له بالرمز (**CR**).

ثانيا: المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية):ويدخل في النموذج ثلاث متغيرات مستقلة وهي كالآتي:

حجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: تعكس هذه النسبة قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد المالية بمختلف أنواعها، نظرا لأهمية ذلك الوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض مرتبطة بشكل وثيق بحجم الودائع وبالتالي نتوقع ان تكون هناك علاقة طردية بين القروض وحجم الودائع ، ويرمز له بالرمز (DEP).

النمو الاقتصادي: هو عبارة عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الثابتة ويعد من أهم المقاييس المعبرة عن تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال فترة القياس حيث يرمز له بالرمز (GR). نتوقع علاقة طردية بين المتغير تابع والمستقل.

سعر الفائدة على القروض: هو متوسط السعر الذي تفرضه البنوك الجزائرية عند منح قروض ،حيث نتوقع علاقة عكسية بين سعر الفائدة والقروض حيث يرمز له بالرمز (R).

[1] كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للفترة 1970-2016، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، ص ص: 9-10.

الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة:

تمثل هذه الدراسة مشاهدات سنوية لكل متغير، حيث بدأت فترة الدراسة من العام 1990 إلى2017، حيث تم الاعتماد على بيانات المتغيرات والتي تم الحصول عليها من؛ بيانات وإحصائيات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية.

المطلب الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها:

الفرع الاول :إختبار استقرار السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم بإختيار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد إختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، حيث يهدف هذا الاختبار إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي، لدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dickey–Fuller الموسع.[1]

وبالاستعانة ببرنامج (Eviews 10)، قمنا بإجراء اختبارات ADF على كل السلاسل، والنتائج موضحة في الجدول رقم (3).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) القروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (**DEP**)هي سلسلة غير مستقرة في المستوى(0)Iأي تحتوي جذر الوحدة، حيث تتضمن الفروق والقيم الاحتمالية أكبر من 0.1 وتصبح السلسلة (وجود حد ثابت، عدم وجود الثابت والاتجاه العام، وجود الثابت والاتجاه العام)، وتصبح السلسلة (**CR**) و(**DEP**) مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها. أي نقبل فرضية البديل التي تقول وجود سلسلة مستقرة ، أما النمو الاقتصادي (**GR**)فهو سلسلة مستقرة في مستوى (0) أي لا تحتوي جذر الوحدة تتضمن الفروق والقيم الاحتمالية أقل من 0.1 في الصيغة (عدم وجود الثابت والاتجاه العام)، أما سعر الفائدة (**R**) فهي سلسلة مستقرة عند المستوى أي عدم وجود جذر الوحدة لأن القيم الاحتمالية أقل من 0.01.

وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من I(0) وI(1) فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقاربة ARDL .

[1] علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة () لفترة 1983-2016، مجلة الباحث، 2018جامعة محمد خيضر بسكرة، ص126.

الجدول (3): اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		CR	DEP	GR	R
With Constant	t-Statistic	2.4790	0.9219	-2.9061	-1.8783
	Prob.	***0.9999***	***0.9941***	***0.0578***	***0.3359***
		n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.3264	-3.0165	-2.8196	-5.4023
	Prob.	***0.9854***	***0.1469***	***0.2028***	***0.0013***
		n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4011	3.2294	-1.7813	-0.8463
	Prob.	***1.0000***	***0.9993***	***0.0715***	***0.3373***
		n0	n0	*	n0
		At First Difference			
		d(CR)	d(DEP)	d(GR)	d(R)
With Constant	t-Statistic	-3.1098	-6.0441	-8.1919	-1.8753
	Prob.	***0.0382***	***0.0000***	***0.0000***	***0.3366***
		**	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7595	-6.2560	-8.3787	-17.6289
	Prob.	***0.0358***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2303	-1.0530	-8.3074	-3.0329
	Prob.	***0.0273***	***0.2553***	***0.0000***	***0.0044***
		**	n0	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي**Eviews10**.

الفرع الثاني: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج:

من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختيار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة SIC وAIC، ووفقا لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (8) فان النموذج المناسب لاختبار الفجوات الملائمة للنموذج هي ARDL(1،2،0،0) بالاعتماد على معيار AIC، وهذا يعني أن للمتغير التابع بدرجة تأخير، ونجد أن حجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أما النمو الاقتصادي وسعر الفائدة على القروض فلم تكن لها درجة تغير فهي (0). [1]

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:

[1] نفس المرجع السابق، ص126.

$$\Delta CR_t = c + \sum_{i=1}^{1} \beta_{1i}\, \Delta CR_{t-1} + \sum_{i=1}^{0} \beta_{2i}\, \Delta gr_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} \beta_{3i}\, \Delta dep_{t-1} + \sum_{i=1}^{0} \beta_{4i}\, \Delta r_{t-1} + \propto_1 CR_{t-1} + \propto_2 gr_{t-1} + \propto_3 dep_{t-1} + \propto_4 r_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث:Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى، c: الحد الثابت، t: اتجاه الزمن ، ε_t: حد الخطأ العشوائي، (β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 ،): معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، ($\propto_1$ ، $\propto_2$ ، $\propto_3$ ، $\propto_4$ ،): معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الشكل (8): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة

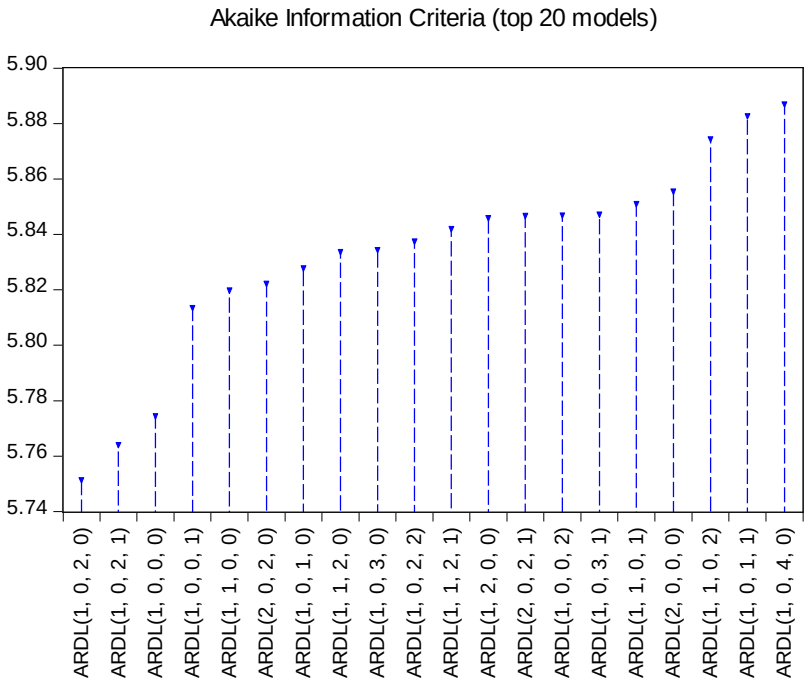

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المتزامن:

اختبار التكامل المتزامن يتم من خلال اختبار فيشر على المتغيرات الممثلة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل في المستوى، ولكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية ولهذا يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pesaran at al.(2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة، والفرضية الصفرية والبديلة في مقاربة ARDL في المعادلة رقم (1) السابقة هي:

القيم الحرجة في اختبار F لا تتبع القيم الحرجة المعيارية ويتم مقارنتها مع حدود عليا وحدود دنيا، وإذا كانت القيمة المحسوبة تتعدى الحد الأعلى فان المتغيرات تجمعها علاقة توازنية طويلة الأجل، وإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى فالمتغيرات ليست لها علاقة توازنية طويلة الأجل.

ويظهر من الجدول رقم(4) أن القيمة المحسوبة F=11.32 وهي تتعدى القيمة العليا **4.66** مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية.

فيظهر من الجدول أن حجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر معنويا في الأجل الطويل على الإقراض المصرفي بالجزائر بمستوى نسب المعنوية هي 0.0041 وبإشارة موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقول انه كلما ارتفعت الودائع زادت قدرة البنك على الإقراض، أما النمو الاقتصادي و سفر الفائدة على القروض فلم يكونا معنوية إحصائيا أي أنها لا تؤثر على الإقراض في الجزائر وليست من محدداته وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة عل التوالي ب 0.9311، 0.1018 وهي اكبر من مستوى المعنوية 10٪.

ويدل اختبار ARDL على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول رقم (5) ، "نموذج تصحيح الخطأ"، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية والتي بلغت(**-0.1190**) وبمستوى معنوية أقل بكثير من **1%**، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ ونسبة اقل من المتوسط وتبين أن حوالي 11٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة وليست الحالية في كل المتغيرات.

وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية أو سياسية أو ظواهر أخرى لا يمكن معرفتها ، وهو ما جعل معامل التحديد غير كافي لتفسير النموذج بأكثر من 57٪.

الجدول (4):اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR	0.315856	3.602980	0.087665	0.9311
R	8.818391	5.129632	1.719108	0.1018
DEP	1.556076	0.477398	3.259497	0.0041

C	-114.2987	66.20891	-1.726334	0.1005

EC = CR - (0.3159*GR + 8.8184*R + 1.5561*DEP -114.2987)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.32822	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	26			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

الجدول (5): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CR)
Selected Model: ARDL(1، 0، 2، 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/19 Time: 14:42
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R)	1.642643	0.467827	3.511216	0.0023
D(R(-1))	-0.594716	0.457698	-1.299364	0.2094
CointEq(-1)*	-0.119033	0.014375	-8.280430	0.0000

R-squared	0.573674	Mean dependent var	4.729677
Adjusted R-squared	0.536603	S.D. dependent var	5.584967
S.E. of regression	3.801872	Akaike info criterion	5.617031
Sum squared resid	332.4472	Schwarz criterion	5.762196
Log likelihood	-70.02140	Hannan-Quinn criter.	5.658833
Durbin-Watson stat	1.755813		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

المطلب الرابع: تشخيص البواقي:

أولا: الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي تصبح ليس لها تباين اقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، واهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي (**Breusch-Godfrey** و اختبار ثبات التباين**ARCH**)ويمكن تلخيصه في الجدولين رقم (6 و7).

ويظهر من خلال هذان الجدولان أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي ولا يعاني أيضا من مشكلة اختلاف التباين حيث أن قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5٪ مما يؤدي إلى رفض الفرض الصفري(وجود الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين)، وبالتالي فان المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (6): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.064078	Prob. F(2،17)	0.9382
Obs*R-squared	0.194536	Prob. Chi-Square(2)	0.9073

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

الجدول (7): اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.062214	Prob. F(1،23)	0.8052
Obs*R-squared	0.067441	Prob. Chi-Square(1)	0.7951

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

ثانيا: اختبار توزيع البواقي:

من خلال الشكل رقم(9) وباستخدام اختبار (**Jaque- Bera**)تؤكد أن البواقي تتوزع طبيعيا، وما يؤكد ذلك احتمالية **Jaque- Bera** والتي تساوي 0.5920وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪.

الشكل (9): اختبار توزيع البواقي :

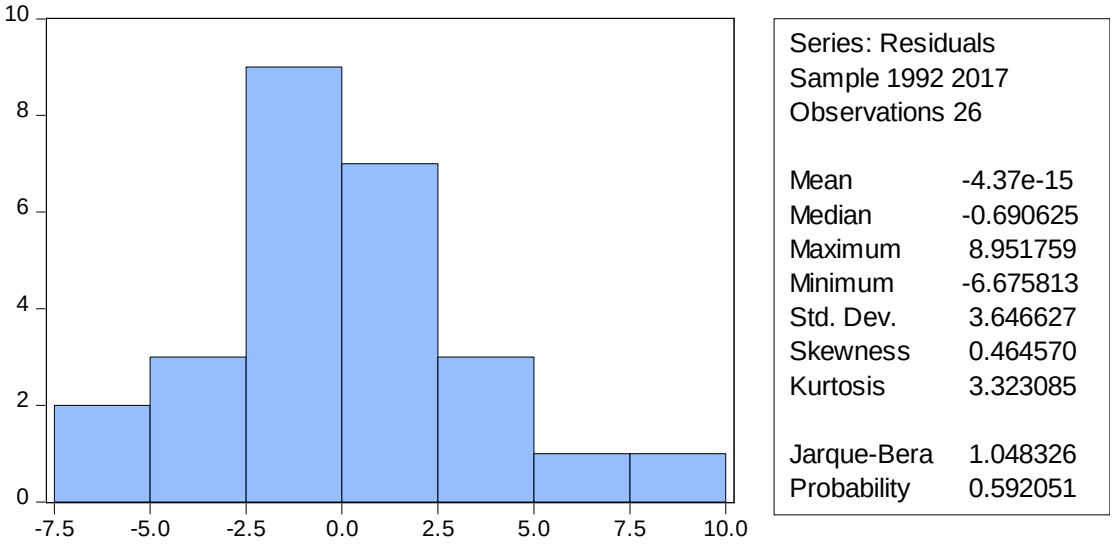

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

ثالثا :اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة(**CUSUM**)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM ofSquares**)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات. و مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد، حيث أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية.

فمن خلال الشكلين رقم (10و11) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(**CUSUM**) بالنسبة لهذين الشكلين، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى الاستقرار في هذه الأشكال عند حدود معنوية 5 **%** نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**) هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.[1]

الشكل (10): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي :

[1] بدر الدين طالبي، ابراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة 1980-2014، ص23.

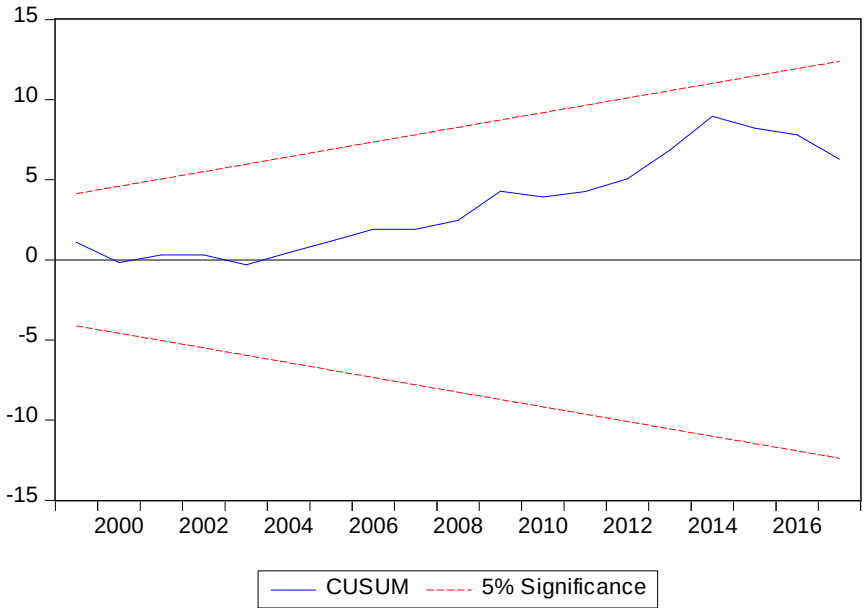

الشكل (11): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي :

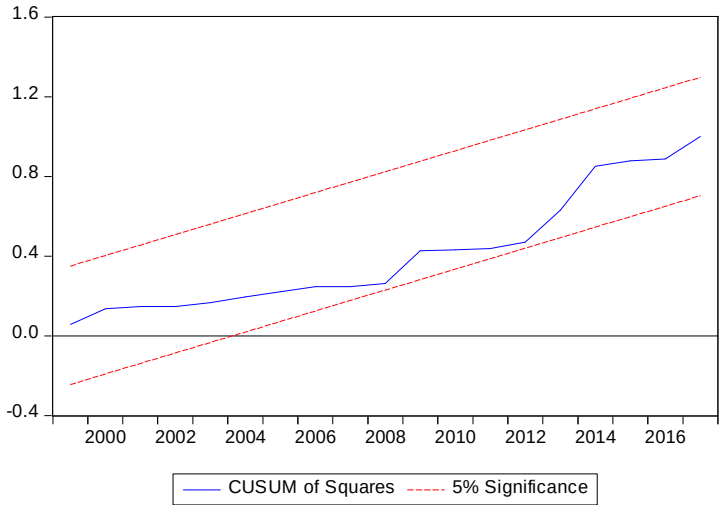

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10

ومنه يمكن القول ان النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا ويمكن الأخذ بنتائجه

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لمحددات الإقراض المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) وذلك بما توفر لنا من معطيات إحصائية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية ARDL، حيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية التي تؤثر في الإقراض : سعر الفائدة على القروض ، نمو الاقتصادي، الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي الأخير توصلنا إلى استخلاص ما يلي:

- يشكل النظام المصرفي الجزائري، نقطة تحول من خلال الإصلاحات المصرفية المتتالية في فترة تسعينات الذي قام بقانون النقد والقرض حيث أصبح يعتبر الجهاز المصرفي في تحسن على غرار فترة السبعينات والثمانينات.
- أن هناك أثر ذو دلالة احصائية حجم الودائع على الإقراض المصرفي في الجزائر في الفترة 1990-2017، حيث تم التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
- من خلال معامل التحديد يتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من 57**%** على الإقراض في الجزائر
- وفي الأخير نقول بأن حجم الودائع تؤثر إيجابيا وبدلالة إحصائية على الإقراض المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وهو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي ، فزيادة حجم الودائع يؤثر في منح القروض من خلال هذه الودائع وخاصة ودائع تحت الطلب التي تكون أكثر عرضة للسحب ، فلبنك هو المقرض لهذه الأموال بمعنى هناك علاقة طردية بين الودائع والقروض وبالتالي فحجم الودائع من أهم محدداته، أما سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في هذه الفترة فوجدنا أنهما غير معنوية إحصائيا أي أنها لا تؤثر على الإقراض المصرفي في الجزائر.

الخاتمة العامـــــة

خاتمة

خلاصة عامة:

يقوم الجهاز المصرفي بدور كبير في اقتصاد الوطن, ولذلك تعتبر البنوك التجارية أحد مكوناته الأساسية التي يرتكز نشاطها الأساسي في تجميع الودائع ومنح القروض.

فالقروض تعتبر المورد الأساسي لاستخدامات البنك, حيث يسعى هذا الأخير من خلالها تحقيق أرباح ملائمة بأقل المخاطر. نظرا إلى أن البنوك قد تتعرض إلى الكثير من المخاطر عند منح القروض من خلال هذا يعتمد البنك على سياسة إقراضية بدرجة عالية من الدقة لتفادي المخاطر التي قد تقع فيها .

عرف الجهاز المصرفي بعد الاستقلال انتقالا جذريا من خلال جملة من الإصلاحات التي مست كل مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية ومن بين المستويات ما يتعلق بالمؤسسات المصرفية, ومن أهم الإصلاحات إصدار قانون النقد والقرض 90-10 بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986-1988, فقد حمل أفكار جديدة بتنظيم النظام المصرفي, حيث قامت بفتح بنوك تجارية جزائرية ومع مرور الوقت تجاوزت الجزائر فترة عشرية السوداء, حيث بدأت بتحقيق إصلاحات مع انتهاج الدولة لبرامج النمو انتعاش الاقتصادي بداية من سنة2000, ساعدها على ارتفاع حجم الودائع المتأتية من قطاع المحروقات وهذا انعكس على القطاع المصرفي حيث نرى أن البنوك التجارية الجزائرية شهدت منذ سنة 2000 ارتفاع حجم القروض الذي صاحبه ارتفاع في حجم الودائع حيث نالت الودائع أكبر من مجموع الودائع وهذا يدل بأن البنوك العمومية المسيطرة على إجمالي الودائع .

نتائج الدراسة:

وفي الأخير استخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج, يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا, حيث يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة من خلال تقديم خدمات مصرفية.
- ✓ يعمل القرض كحلقة وصل بين المؤسسة والبنك, فلمؤسسة بحاجة إلى موارد إضافية وهذا يجعلها تلجأ إلى البنك.
- ✓ عند التعامل مع أي بنك تجاري مع القروض يجب أن تكون لدية سياسة إقراضية مكتوبة, والتي تعتبر بمثابة مرشد تعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

خاتمة

- ✓ تطورات عديدة مست القطاع البنكي ونتج عن هذا إصلاحات من بينها قانون 90-10 النقد والقرض الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم ما جاء بيه قانوني 1986-1988.
- ✓ نجد من خلال دراسة تطور القروض في الجزائر بأن البنوك العمومية هي المسيطرة على حجم الاقراض وتعمل جاهدة على جمع أكبر قدر من الودائع وذلك من أجل التوسع في منح القروض.
- ✓ تكمن العلاقة بين تطور القروض وحجم الودائع بالجزائر في أن الودائع لأجل تحتل من خلال حصولها على حصة أكبر من مجموع الودائع هذا يدل بأن البنوك تعمل على السيطرة على جزء أكبر من إجمالي الودائع من أجل التوسع في منح القروض الطويلة والمتوسطة.
- ✓ المتغيران المستقلان سعر الفائدة على القروض و النمو الاقتصادي لا يؤثران على حجم الإقراض وهذا ما بينته الدراسة القياسية
- ✓ من خلال النموذج تبين لنا أن المحدد الرئيسي للإقراض في الجزائر هو حجم الودائع ولكن كانت القوة التفسيرية تقدر بـ57 بالمائة وهذا ما يبين وجود عوامل أخرى قد تكون غير اقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1) من أهم الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي هي إصلاح النقدي 1986 وقانون 1988 وتكييف الإصلاح حيث أحدثت هذه تطور في الجزائر وتغيير بديناميكية جديدة ثم يأتي أهم إصلاح هو قانون النقد والقرض 10/90 وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.
2) يعتبر حجم الودائع هو المحدد الرئيسي للإقراض في الجزائر خلال فترة الدراسة ويعود هذا التفسير إلى اختبار النموذج القياسي يظهر بأن حجم الودائع يؤثر معنويا في الأجل الطويل على الإقراض بمستوى معنوية 0.0041 وهي أقل من مستوى معنوية 10% هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3) المتغيرات الاقتصادية الخارجية (خارج الجهاز المصرفي) لا يؤثر على حجم الإقراض في الجزائر خلال فترة الدراسة نجد أن النمو الاقتصادي وسعر الفائدة على القروض لم يكونا معنوية إحصائية أي أنهما لا يؤثران عل الإقراض وليس من محدداته, وهذا ما تؤكده معنوية 0.9311, 0.1018 وهي أكبر من مستوى معنوية 10% هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

خاتمة

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة, يمكن طرح بعض الاقتراحات التي يعتقد بأنها تزيد من حجم الإقراض المصرفي:

- ✓ العمل على تحسين هيكل وظروف التمويل ودعم التوجه نحو إقامة أنشطة استثمارية منتجة خارج قطاع المحروقات.
- ✓ ضرورة إتباع سياسة ائتمانية أكثر مرونة تؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.
- ✓ تشجيع البنوك الخاصة من أجل تقليل هيمنة البنوك العمومية وزيادة روح المنافسة.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث من نقص المراجع وقلة الاحصائيات وعدم دقتها وصولا إلى المعلومات والجوانب التي تناولها الموضوع فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص لكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع:

- ✓ ما هي محددات الإقراض في البنوك الجزائرية لفترة 2018-2019.
- ✓ إجراء مقارنة حول محددات الإقراض في الجزائر مع إقتصاديات دول العالم الأخرى.

قـــــائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة الكتب بالعربية.

I. قائمة الكتب:

1- أحمد النبهائي, **الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة الصرفية**, أمنة للنشر والتوزيع,عمان, 2013.

2- أحمد زهير الشامية, **النقود والمصارف**, دار زهران, عمان,2013.

3- أحمد شعبان محمد علي, **موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك**, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2016.

4- أحمد صلاح عطية, **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**, دار الجامعية , مصر ,2003/2002.

5- أسامة كامل, عبد الغني حامد,**النقود والبنوك**,مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية, البحرين,2006.

6- أسعد حميد العلي,**إدارة المصارف التجارية**, الذاكرة للنشر والتوزيع, عمان, 2013.

7- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي, **إدارة البنوك التجارية**,دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, 2015 .

8- أنس البكري, وليد الصافي, **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**,دار المستقبل, عمان,2008.

9- جلال جويدة القصاص, **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**, الدار الجامعية, الاسكندرية,2010.

10- حسن أحمد عبد الرحيم, **البنوك**, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع, القاهرة, 2011.

11- حسين بن هاني, **اقتصاديات النقود والبنوك**, دار الكندي,عمان,2003.

12- حسين محمد سمحان, اسماعيل يونس يامن ,**إقتصاديات النقود والمصارف**, جامعة الزرقاء الخاصة, دار صفاء للنشر, عمان,2006.

13- الدكتور علي كنعان, **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**, دار النهل اللبناني, بيروت, 2012.

14- زهير الحدرب, لؤي وديان, **محاسبة البنوك**,دار البداية, عمان , 2009.

15- زياد رمضان. محفوظ جودة, **إدارة مخاطر الائتمان**, الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريد, مصر, 2008.

16- زينب حسين عوض الله, **اقتصاديات النقود والمال**, دار الجامعية الجديدة, الأزاريطة, 2007.

17- سامر جلدة, **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**, دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, 2009.

18- سوزان سمير ذيب وآخرون , **إدارة الائتمان**, دار الفكر ناشرون وموزعون, عمان, 2012.

قائمة المراجع

19- شاكر القزويني, **محاضرات في إقتصاد البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2000.

20- شوقي بورقبة. هاجر رزاقي, **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**,دار النفائس للنشر والتوزيع, الأدرن, 2014.

21- الطاهر لطرش, **تقنيات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة 2, الجزائر, 2003.

22- عادل أحمد حشيش, **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**, دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية, 2003.

23- عاطف جابر طه, **تنظيم وإدارة البنوك**, الدار الجامعية , الإسكندرية, 2008.

24- عبد الحليم كراجة, **محاسبة البنوك**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2000.

25- عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف,**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003-2004.

26- عبد المطلب عبد الحميد, **اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2015.

27- عبد المطلب عبد الحميد, **البنوك الشاملة وإدارتها وعملياتها**, دار الجامعية, الإسكندرية, 2000.

28- عبد المعطي رضا أرشيد, محفوظ أحمد جودة, **إدارة الائتمان**, دار وائل لنشر, عمان, 1999.

29- علا نعيم عبد القادر, زياد محمد عرمان, عامر الخطيب,**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**,دار البداية ,عمان,2012.

30- محمد الصيرفي.**إدارة المصارف**, دار الوفاء, الإسكندرية, 2006.

31- محمد العربي ساكر, **محاضرات في الاقتصاد الكلي**,دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة,2006.

32- محمد الموفق أحمد عبد السلام, **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**,مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1999.

33- محمد سعيد أنور سلطان, **إدارة البنوك**, دار الجامعية الجديدة, الإسكندرية, 2005,

34- محمد كمال خليل الحمزاوي, **اقتصاديات الائتمان المصرفي**,الطبعة 2, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000.

35- منير إبراهيم هندي, **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**, منشأة المعارف, مصر, 2002.

36- محمود حسين الوادي,**النقود والمصارف**, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2010.

قائمة المراجع

II. قائمة المذكرات والأطروحات.

37- أنس هشام المملوك,مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية, أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي و النقدي, جامعة دمشق, 2014.

38- إيمان انجرو, التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص محاسبة, جامعة تشرين,سوريا, 2006-2007.

39- أيمن زيد, إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, تخصص: مالية بنك وتأمين, جامعة المسيلة, 2013-2014.

40- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.

41- بلوافي محمد, مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر القائد تلمسان, 2005-2006.

42- بن عرفة لامية, هادفي وداد, دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاية. تخصص: نقود ومالية, جامعة العربي تبسي, 2015-2016.

43- بوسنة كريمة, البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص: مالية دولية,جامعة أبو بكر بلقايد جامعة تلمسان, 2010-2011.

44- بوشرمة عبد الحميد, الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, 2009-2010.

45- حورية حمني, آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة منتوري قسنطينة, 2006/2005.

46- خديجة تافساست, تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الحاج لخضر باتنة, 2016-2017.

47- خضراوي نعيمة, إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضربسكرة, 2009/2008.

48- ساكر وليد, القروض المتعثرة وطرق إدارتها في البنوك العمومية الجزائرية, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2016-2017.

49- شقراء منال, سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص: بنوك, جامعة حمه لخضر الوادي, 2014-2015.

50- صفوان العيد ، الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

51- العاني إيمان, البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة متنوري قسنطينة,2007/2006,ص5.

52- عباس محمد الأمين, شقال رابح, استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير, تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر, جامعة بومرداس, 2017,ص14.

53- عصام لوشان, لخضر ديلمي, السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر باتنة,2012-2013,

54- قابوش فريال, أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2015, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, 2017-2018,

55- قلمين فايزة, إصلاحات النظام المصرفي الجزائري آثرها على تعبئة المدخرات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية, جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2014-2015.

56- لخضر بن فليس, أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2011, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة المسيلة, 2013-2014.

57- ماجد شعبان محسين, محددات أسعار الفائدة على الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية جامعة الاسلامية غزة,

58- نواف جابر مالك الصباح, أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار, مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة, تخصص: محاسبة, كلية العلوم المالية والإدارية, جامعة الشرق الأوسط, 2013.

59- هديل أمين إبراهيم الشيخلي, العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية, رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة, جامعة الشرق الأوسط, الأردن, 2012.

60- وجدي جميلة, السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2015-2016.

61- حضري خولة, استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف – وحدة تقرت- في الفترة -2008-2013, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة,2013-2014.

62- حكيمة بن علي, العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2013,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم الاقتصادية, جامعة باتنة,2017-2018.

63- كريم سالم حسين, حيدر طالب موسى, محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للفترة 1970-2016, بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

III. مجلات والمقالات والملتقيات.

64- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،جامعة شلف، 2004.

65- عقبة ريمي, وفاء رمضاني, استجابة بعض المتغيرات الاقتصاد الجزائري لمؤشرات الوساطة المالية المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترة, مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة, عدد خاص, أفريل 2018, 1990-2016.

66- علي بوعبدالله, شريف بوقصبة, أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) لفترة 1983-2016, مجلة الباحث, 2018جامعة محمد خيضر بسكرة,

IV. النشرات والجريدة الرسمية:

67- إضاءات, **القروض المصرفية ومعايير منحها**, نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية, دولة الكويت, العدد11, 2011.

68- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم01-13مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط – البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013.

69- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم01-13مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط - البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013.

70- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم-10-04مؤرخ في16رمضان عام 1431 الموافق ل26 غشت سنة 2010 يحدد صلاحيات بنك الجزائر ، الصادر بتاريخ 16 رمضان2010.

V. تقارير:

71- التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"2008 -https://www.bank-of-algeria.

72- التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور النقدي للجزائر" https://www.bank-of-algeria.2013

73- التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور النقدي للجزائر" https://www.bank-of-algeria.2017

ثانيا:المراجع بالأجنبية.

74- Ammour benhalima. Partique des techniques bancaires. Edition dehlab . alger1997.p.40.

75- Fatima Zohra épouse cheikh , étude de la relation crédit information a travers la mise en place des bureaux de crédit, l'obtention du diplôme de doctorat en sciènes économique, université Abou Baker belkaid Tlemcen, 2013-2014

قـــــائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح تطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة خلال (1990-2017).

السنوات	سعر الفائدة على الاقراض	النمو الاقتصادي	القروض كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الودائع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
	r	gr	cr	Dep
1990	8	-1,746785531	8,819345124	6,373494351
1991	8	-3,588531856	11,77787127	8,073569933
1992	8	-0,547389546	14,49131028	10,18864784
1993	8	-4,232193259	7,948634297	13,39881557
1994	11,33333333	-2,912566121	11,15303999	16,25021345
1995	18,41666667	1,853423793	19,89962587	17,31567091
1996	19	2,305087245	26,30506982	18,96349009
1997	15,70833333	-0,508245296	24,82979231	22,26743009
1998	11,5	3,544786287	28,88021444	35,49315253
1999	10,75	1,758011109	35,53520008	38,67892422
2000	10	2,427875701	29,55781061	42,88961167
2001	9,5	1,676475844	31,14040304	51,68602318
2002	8,583333333	4,279453027	34,63778764	58,16895281
2003	8,125	5,850520833	35,20316761	62,30822935
2004	8	2,943232296	37,53189038	63,74161159
2005	8	4,452752236	41,09527967	65,97457163
2006	8	0,210971674	43,26654248	77,20945614
2007	8	1,799196896	48,44036628	94,93450708
2008	8	0,713952801	56,12848365	105,9670577
2009	8	-0,101599762	65,17234569	99,91333399
2010	8	1,763682018	66,58701368	109,9222603
2011	8	0,930355173	73,79284987	124,4230816
2012	8	1,321109306	82,13208901	128,1192394
2013	8	0,696353667	96,11261766	134,7511463
2014	8	1,733280904	116,8183286	152,9884412
2015	8	1,790253965	125,9534972	144,2618588
2016	8	1,790253965	132,5307303	136,4111987
2017	8	1,790253965	134,7494808	151,8425951

المصدر: احصائيات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org